



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة. لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الواقع في ٥/محرم
١٤١٣/ هجري الموافق ١٩٩٢/٧/٦ ميلادي.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢)

جدول الاعمال

الصفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة الحاج محمد علي بدير.

٤

٣ - مقررات اللجان

١ - استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ حول

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

٢ - مشروع القانون موزع في الجلسة السابقة -

من هذه المرحلة كما اتخذنا في اجراءاتنا وانتقلنا
الى قراءة المواد اذاً نبداً في تلاوة المواد مادة مادة ثم
نصوت على المواد. والتعليق يكون منحصراً في
كل مادة تعرض على المجلس الكريم.

وهذا يختصر الوقت عند النظر في
القانون، فاذا وافق المجلس الكريم تلونا المادة
الاولى، من يناقشها ومن يوافق عليها ثم تنتهي
من المادة الاولى.

اقترح بدا من الزميل الفاضل السيد
حسني بأن نستبدل الاشهار بالاقرار وانتهينا الى
هذا.

سمعنا من الزملاء الكرام ما علقوه
مشكورين، ولما تأتي المواد المشمولة فيما تعرضوا
له نصوت، يصوت المجلس على اقتراحاتهم
المتعلقة بالمواد التي اشاروا اليها وشكروهم ايضاً
مرة ثانية. والان نبداً بالمادة الاولى في الاقتراح
المقدم من السيد حسني عايش وثني عليه الا اذا
تمت مناقشة هذه المادة من السادة الاعضاء
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذنا سعادة

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
ضالع الزهبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

مكتبة العدل

الصفحة

ب - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٧/١، حول مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١.

- أجل البحث فيه الى الجلسة القادمة.

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

(عينت يوم الخميس الساعة العاشرة والنصف).

٤١

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٢/٧/٦ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد الدكتور حسين ابو عرابي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد عمر النابلسي.

٢ - معالي الدكتور اسحق الفرحان.

٣ - سعادة الدكتور داود حنايا.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - دولة السيد بهجت التلهوني.

٢ - سعادة الحاج محمد علي بدير.

وحضر من الحكومة

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس

الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب

رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير

الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير

العدل.

٥ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير

دولة.

٦ - معالي السيد جودت السبول: وزير

الداخلية.

٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، انصاب قانوني واعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام بالوكالة:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام بالوكالة:

٢ - الاجازات والاعتذارات

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة الحاج

محمد علي بدير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على معذرة سعادة الحاج محمد علي بدير.

الجميع: موافقون.

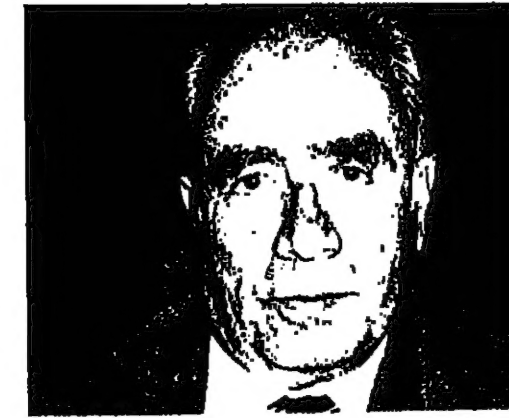
السيد الامين العام بالوكالة:

٣ - مقررات اللجان

مكتبة العدل



دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور سعيد التل.



الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس، لي ملاحظة لغوية على المادة الاولى (الاشهار) تعني المبادرة الذاتية، في حين الاقرار كلمة تعني فيه الغرض وبالتالي يختلف مع الزميل حسني عايش وأؤكد على كلمة (اشهار) افضل لغوياً من كلمة (اقرار).

دولة رئيس المجلس: اذن المعروض للبحث المادة الاولى، اقترح الاستاذ حسني عايش، الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، انني على اقتراح الزميل الدكتور سعيد التل لان (الاقرار) يحمل جنتين، جهة تُقر ما قدم اليها اما الاشهار فهو فعلاً المعنى الدقيق لانه يبين ان الشخص اشهر ما لديه، اعتقد ان كلمة

أ - استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ حول مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠. «مشروع القانون موزع في الجلسة السابقة».

دولة رئيس المجلس: الحقيقة قبل ان نرجو الاستاذ مقرر اللجنة القانونية لمناخية بحثنا في مشروع قانون الكسب غير المشروع، نريد احالة قانون وقرار اللجنة المالية حول مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١، عفواً نريد ان نتابع مشروع قانون الكسب غير المشروع الاستاذ المقرر.

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية: شكراً دولة الرئيس انتهينا في الجلسة الماضية الى تلاوة المادة الاولى من قانون الكسب غير المشروع، بعد ان انتهينا من بحث دستورية ارفاق القانون بالاسباب الموجبة من عدمها وطلبها.

والآن وصلنا الى المادة الاولى وتلوتها. واذا اراد الزملاء الكرام ان ينفصلوا بايذاء ملاحظاتهم على التعديل خلافاً للاقتراح الذي تنفضل به الزميل الفاضل حسني عايش وثني عليه.

دولة رئيس المجلس: ١٩ من ٣٢ اي فازت توصية اللجنة القانونية، وشكراً لكم «نص المادة (١) كما وافق عليها المجلس» المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دولة رئيس المجلس: شكراً، المادة الثانية.

السيد المقرر: المادة (٢) كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة:

يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة، وكل زيادة تطراً على المال المنقول او غير المنقول اثناء الوظيفة او الصفة له او لزوجه او اولاده القاضرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها.

وافق مجلس النواب على هذه المادة كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة.

الا ان اللجنة القانونية، عدلت هذه المادة على الوجه التالي:

أولاً: الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها هي المادة (٢) وكما وردت من مجلس النواب على النحو التالي:

مادة ٢ - يعد كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة. تنتهي المادة هنا.

اشهار تؤدي الغرض اكثر من اقرار وشكراً. دولة رئيس المجلس: هل من رأي للاخوان؟ الاستاذ نذير رشيد.



السيد نذير رشيد: عفواً دولة الرئيس، في الجلسة الماضية، تكلمت صفحتين كاملات وقد تكلمت بمواضيع عامة، لم اتكلم بموضوع خاص وحقي ان يذكر اني تكلمت بمواضيع عامة وان لا يتجاهل احد ما تكلمت به. انا لاحظت انه في تعميم على الورقة التي قدمتها شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: اذن الآن نعود لاقتراح الاستاذ حسني عايش وقد ثني عليه، من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام بالوكالة: (٦ من ٣٢)

دولة رئيس المجلس: (٦ من ٣٢) لم يفرز الاقتراح، اذن المادة كما اوصت اللجنة القانونية معروضة على المجلس الكريم.

من يوافق على توصية اللجنة القانونية؟ السيد الامين العام بالوكالة: (١٩ من ٣٢)

مجلس الاعيان

ثانياً: نقل محتوى ما بقي من نص هذه المادة الوارد من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) لأنه يعتبر من الاجراءات وليس داخلاً بالتعريف.

الجزء الثاني تجري مناقشته الآن من حيث النقل واما من حيث المضمون ففي المادة (٧) اذا ووفق على النقل.

الجزء الاول وافقت اللجنة على المشروع كما ورد من الحكومة ومن مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ عاكف الفايز.

السيد عاكف الفايز: مع تقديرني واحترامي للجنة القانونية في مجلس الاعيان الا انه لا ادري لماذا ذهبت الى شطب الفقرة (ب) واستثناء الاعيان والنواب من هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: نحن بعدنا في المادة (٧) شكراً، الاخ خالد الطراونة.



السيد خالد الطراونة: شكراً سيدي الرئيس، لي تساؤل حول هذه المادة وسؤالي لسعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، القانون لاحظ بأن المال مشترك بين الزوجين، الزوج والزوجة يشكلان شركة والولد القاصر يخضع لولاية ابيه وهو الذي يتولى التصرف بأمواله بالنيابة. وبلاستناد الى ولايته. اما الاولاد او الاشقاء الذين قد بلغوا درجة الرشد بلغوا راشدين فلمهم ذمتهم المالية المستقلة. امكانية تسجيل الاموال المنقولة وغير المنقولة باسم الاقارب وباسم الاصدقاء قائمة، لكن لا يمكن ان يضبطها النص، لأنه يسجلها باسم الغير هذه تخضع للقاعدة العامة اذا ثبت بالدليل حصول الشخص على مال من غير حله بسبب الوظيفة او الصفة سواء سجله للغير او لم يسجله، عندئذ يكون خاضع لهذا التعريف. اذن التسجيل هو عمل لاحق للكسب، وليس هو الكسب ولاخفاء ما كسبه هذا الشخص من غير حله اذا اثبتت ينبغي ان

لهذا القانون، او على زوجه او اولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع له.

الحلاف بين النصين اذا سمح لي دولة الرئيس ان اوضح ذلك، الكسب الغير مشروع الذي يكسبه الشخص الخاضع لهذا القانون بمقتضى القانون المصري سواء تأتى له المال الغير مشروع تأتى له بسبب الصفة او بسبب الوظيفة او تأتى نتيجة لسلوك مخالف لنص قانوني عقابي او للاداب العامة. هذا اوسع بينا النص المكتسب، منحصر بالحصول على المال بسبب الوظيفة او الصفة، استغلال الوظيفة او الصفة، اقتصره على هذه الحالة بينا النص المصري اوسع، ثم اعتبر الزيادة في الثروة التي تطرأ بعد اكتساب الصفة او الوظيفة كسباً غير مشروع اذا كانت لا تتناسب مع موارد الشخص وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها.

سواء اكانت الزيادة في ثروته او في ثروة زوجته كما قلنا على اساس الشراكة بينهما، او ثروة اولاده القاصرين الذين هم تحت ولايته هذا الفارق عندئذ يختلف عن النص الذي اقترته اللجنة واقتصر في حله على سبب الوظيفة او الصفة وهذا يخرج القانون عن مقاصده وكتبت مخالفة واضحة وزعت على حضراتكم ولا حاجة لتكرارها ما دام انكم قد اضطلعتم عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

يكون للحالة التي كسب فيها الشخص المال. وليس للاجراءات التي تلي ذلك والاحتياط الذي كان في المادة «٢» في القانون المصري بأن اخضع زيادة الثروة سواء اكانت للشخص الذي ينطبق عليه هذا القانون او لزوجته او لاولاده القاصرين. وكانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها، كان يعتبر ذلك كسباً غير مشروع. التشريع المصري منسجم مع نفسه، ذلك لأن المادة (٢) او الرابعة في القانون المصري التي تنص على تعريف الكسب الغير المشروع، تختلف في النص عن المادة التي اقتبست بالمشروع حيث كانت تنص كما يلي.

«يعد كسباً غير مشروع كل مال حصل عليه احد الخاضعين لاحكام هذا القانون» اولاً عبر عن المال المنقول وغير المنقول بالمال وهذا ينسجم مع المادة (٥٣) من القانون المدني التي تعتبر المال المنقول وغير المنقول وكل حق يمكن التداول فيه ولم يمنع القانون التداول فيه اعتبره مالا.

والتعبير عن المال المنقول وغير المنقول اكييس وأفضل، هذا من ناحية الصياغة يعد كسباً غير مشروع كل مال حصل عليه احد الخاضعين لاحكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الخدمة او الصفة او نتيجة لسلوك مخالف لنص قانوني عقابي او للاداب العامة، وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة او الصفة او السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة او قيام الصفة على الخاضع

مكتبة العدل

اذن الاموال حسب تعريف القانون المدني
شيئين اما (عقار) واما (مال) منقول لا يوجد
شيء اسمه مال غير منقول.

اقتراح اما الاكتفاء «يعتبر كسباً غير
مشروع كل مال وشطب كلمة منقول او غير
منقول وبالتالي تصبح كل مال تشمل الطرفين
لان العقار هو مال» او اضافة كل عقار او مال
منقول، حتى يستقيم النص مع النصوص
الواردة في القانون المدني.

هذه الملاحظة بالنسبة الى الفقرة الاولى
واما الفقرات الاخرى ففي حينه من نفس المادة
نناقشها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر،
الاستاذ نذير رشيد.

السيد نذير رشيد: شكراً دولة الرئيس،
المعروف انه نحن استندنا في قانوننا هذا على
القانون المصري الذي وضعه السادات لتحطيم
خصومه...

ارجو من عطوفة المقرر ان يبين لنا اذا كان
في العالم قوانين اخرى بهذا المستوى، فاذا كان في
قوانين فلنطلب تلك القوانين وندرسها ونأخذ
الجيد منها هذا القانون وضعه السادات لتحطيم
خصومه معروف وهذا هو القانون الوحيد الذي
استندنا عليه بسن القانون هذا الذي بين ايدينا
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد
عبيدات ابو ثامر، الاستاذ حمد الفرحان.



السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله
الرحمن الرحيم، تتضمن هذه المادة مبادئ
قانونية مختلفة. ارجو ان اوضح ما يلي وبعد كسباً
غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل
عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا
القانون...

لا يوجد في القانون المدني تعريف للمال
الغير منقول وبالتالي كلمة غير المنقول ربما جاءت
الى هذا القانون من التشريع المصري ولا يوجد
ما يقابلها في القانون المدني اي الذي هو تشريع
اردني.

اذا رجعنا الى نص المادة (٥٣) من
القانون المدني عرفت المال والمال هو كل عين او
حق له قيمة مادية بالتعامل. فهنا عرف المال كما
جاء في هذه المادة.

وفي المادة (٥٨) وكل شيء مستقر بخيزه
ثابت فيه لا يمكن نقله من دون تلف او تغيير هيئته
فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو
منقول.

ونصادق عليه الان دون اكمال، تنقل الفقرة
«كل زيادة تطراً - بدها نصير فقرة ب في (٧) -
على المال المنقول او غير المنقول اثناء الوظيفة او
الصفة له او لزوج او اولاده القاصرين وكانت
لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن اثبات مصدر
مشروع لها - ما هو هذه الزيادة - تعتبر كسباً غير
مشروع» اقتراح ان توافق مقرر اللجنة القانونية
ان هذا هو قصدها وشكراً دولة الرئيس.
دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ
ابومناف، الاستاذ مروان القاسم.



السيد مروان القاسم: شكراً دولة
الرئيس، هذه اول مُداخلة لي في بحث مشروع
هذا القانون.

اريد ابتداءً ان اوضح باننا استمعنا في
الجلسة الماضية الى عدة آراء قيمة ومفيدة
وللاسف عندما اردنا ان نعيد ونستذكر ما قيل،
وجدنا بان هناك كان في تمييز لما نشر على مستوى
الاعلام والصحافة فارجو ان اوجه الى دولة
الرئيس هذه الملاحظة ونفس الوقت ان اقتراح
ما يلي عادة الامانة العامة هذا المجلس تأخذ
كلمات المتحدثين وتقوم بتزيمتها على الاعلام
المتواجد في هذه القاعة وجدت بأنه لم تكن هناك



السيد حمد الفرحان: شكراً دولة
الرئيس، شاركت في نقاش هذه المادة واحترم
الرأي الذي ابداه مقرر اللجنة القانونية بأن
وجود الشطر الثاني منها في صلب المادة قد يكون
اوضح وأضمن ولكني اوافق بسبب الحجج التي
أبدت في اللجنة القانونية على نقل عجز المادة
الى المادة (٧) مع ملاحظة هامة هي ما يلي:

قرار اللجنة القانونية يقول: نقل محتوى
ما بقي من نص هذه المادة الوارد من مجلس
النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح
فقرة جديدة تحت فقرة (ب) لأنه يعتبر من
الاجراءات وليس داخلاً بالتعريف.

هذا القرار فيه نقص لانه وكل مال وكل
زيادة هي تابعة لا يعتبر كسباً غير مشروع كل
زيادة تطراً على المال المنقول وغير المنقول اذا
نقلناها فقط كما هي كل زيادة، ليس لها خبر
لذلك اقتراح ما قصده اللجنة القانونية ان تنقل
الفقرة الثانية الى المادة (٧) وان تضاف اليها
العبارة التالية وان لا يفقد نقلها معناه. العبارة
هي «تعتبر كسباً غير مشروع» والا تفقد عجز
المادة معناه.

اذن الفقرة (ب) من المادة (٧) عندما نأتي
اليها حتى لا نمر على قرار اللجنة القانونية

مكنا من العمل

اوراق او كلمات قيلت وجدت في الصحافة في اليوم الثاني اقترح ما يلي: اما ان يكون هناك امانة في نقل الراي الاخر من الاعلاميين المتواجدين في هذه القاعة او اما ان لا يحضروا وتقوم الامانة العامة بتوزيع كل ما قيل ومسموح بنقله الى الاعلام من خلالها الى الصحف ووسائل الاعلام الاخرى هذه النقطة الاولى التي اردت ان اتحدث بها.

النقطة الثانية وهي تعقيب على ملاحظة سبقي بها احد الزملاء عندما علق على المشروع او القانون المصري وقال ان هذه هي قد تكون مبرر لتصفية حسابات سياسية.

فأنتهي ان لا تكون هذه هي المبررات لبحث مثل هذا المشروع في هذه القاعة. ولكنني اود ان اقول بعد مطالعتي للبيود والمواد الواردة في مشروع القانون استذكر بأنه هناك قانون واضح تماماً يعالج هذه الحالات.

قانون العقوبات واعتقد اذا عدنا الى الاستنباط الموجبة لذلك القانون فهو يغطي الاسباب الموجبة التي طلبت لان ترفع بمشروع هذا القانون.

ومنها ننطلق في التعامل بموضوعية وبامانة ويتجدر لما يفيد الوطن والمواطن.

كما نرى من المشاريع المقدمة لهذا المجلس، مشروع قانون الجرائم الاقتصادية واعتقد بان هذا القانون اذا اقر قد يكمل ما هو مطلوب من مجلس الامة اذا كان هناك خطأ في التطبيق ليجب معالجة الخطأ وليس ان تنتهي في طرح شيء جديد وقد تنتهي بعدم تطبيقه كما حدث في الحالات السابقة التي ذكرت.

الحقيقة وددت ان اصح هذه الملاحظات

امام دولة الرئيس والاخوة الكرام لاننا نتحمل هذه المسؤولية في هذا الوقت ونعتقد بان قانون العقوبات الى حد بعيد يعالج ما نتداوله الان ولكن وضع في جو صحي وافضل وقد يكون له مردود افضل اذا عدنا الى تطبيقه بالكفاءة والامانة المطلوبة وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، الحقيقة لي ملحوظة بسيطة فيما يتصل بوسائل الاعلام وبخاصة الصحافة توضع في ايديها جميع الكلمات المكتوبة ومراسلوا الصحف يستمعون الى الكلمات التي غير معدة والصحافة في هذا الظرف وفي كل الاحوال دوماً هي تتحمل مسؤولية نشر او عدم نشر الكلمات من منطلق اجتهادها. والمفروض خرسها على المصلحة العامة والآراء التي طرحها في المجلس هي آراء قيمة وقانونية وذات ابعاد وفكر موضوعي وفعلاً تنمى على الصحافة حتى تكون رسالتها كاملة متكاملة ان تبقى دائماً المصدر الامين عمل مناقشات مجلس الامة. وهي مسؤولة عن مثل هذا الالتزام وهذا الموقف ونتابع الاستماع الى الدكتور كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر: دولة الرئيس اردت ان ابدي ملاحظة الحقيقة في صياغة

الفقرة الاولى من المادة (٢) التي أبقت عليها اللجنة القانونية.

أولاً انني ارى ابتداءً ان قانون العقوبات يشمل جميع الجرائم المختلفة ويحدد عقوبة كل منها. ومن هنا الحقيقة ارجو ان اطرح اذا كانت الصياغة كما وردت في الجزء الاول من المادة الثانية.

اذا كانت محددة تحديداً كافياً بما ينسجم مع النصوص الواردة في قانون العقوبات وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نذير رشيد مرة ثانية السيد نذير رشيد: شكراً دولة الرئيس، ارجو ان يتكرم معالي وزير العدل بايضاح هل تكفي المواد الموجودة في قانون العقوبات من (١٧٠ - ١٧٤) التي تعالج الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة واساءة استعمال السلطة والاخلال بواجبات الوظيفة وكذلك في المواد ١٨٢ - ١٨٤ من قانون العقوبات وكذلك مشروع قانون الجرائم الاقتصادية الموجود بين ايدينا الان للبحث هل تغطي الثغرة التشريعية الموجودة في هذا القانون المطلوبة لهذا القانون؟ ام لا.

ارجو الاجابة من معالي وزير العدل وشكراً. دولة رئيس المجلس: معالي محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي دول الرئيس اخواني الزملاء، انا طرحت سؤال على المقرر وكنت انتظر الاجابة منه على ضوء مخالفة هذه المادة لاحكام القانون المدني ورأيت ان البحث قد تشعب الى النظرة الى المادة ككل

التي أبقت عليها اللجنة القانونية. أولاً انني ارى ابتداءً ان قانون العقوبات يشمل جميع الجرائم المختلفة ويحدد عقوبة كل منها. ومن هنا الحقيقة ارجو ان اطرح اذا كانت الصياغة كما وردت في الجزء الاول من المادة الثانية.

ارجو ان اوضح رؤياي بخصوص هذه المادة ككل ومخالفتها لبعض احكام القوانين.

من المعلوم ان القانون والنص القانوني يجب ان يتصف بصفتين، الصفة الاولى عدم الابهام والصفة الثانية الكفاية، فأجد في نص المادة (٢) هذه يشوبها عيبان، عيب الابهام وعيب عدم الكفاية مما يدل انه عندما نقل هذا القانون عن القانون المصري لم يراعى فيه موافقته للدستور وللنصوص المعمول بها فمثلاً الاول كلمة (المال) لا يوجد عندنا في القانون المدني شيء اسمه المال غير المنقول.

في شيء اسمه عقار وشيء اسمه مال. فلذلك هناك تدقيق من واضع القانون ومن الهيئة التشريعية التي او من انيط بها وضع القانون او نقله لهذا الاختلاف لاكتفت بكلمة (المال) فقط.

ثانياً ان اللفظ العقابي يجب ان يكون له وصف قانوني يحدده حتى يكون اللفظ القانوني واجتهاد القاضي مقيد لتحقيق العدالة وقواعد الانصاف فنجد كلمة الاستغلال، الاستغلال قد تكون واردة في قانون العقوبات المصري ولكنها غير واردة في قانون العقوبات الاردني.

في قانون العقوبات الاردني لرأينا الوصف الذي ينسجم مع القانون. فبدل من، في قانون العقوبات الاردني اذا نظرنا الى قانون محاكمة الوزراء المادة (٣) ويحاكم الوزراء امام المجلس العالي اذا ارتكبوا احدى الجرائم الآتية الناجمة عن تادية وظائفهم.

أولاً: الخيانة العظمى. ثانياً: اساءة استعمال السلطة. ثالثاً: الاخلال بواجب الوظيفة.

مكتبة العدل

المادة (٤) «تعد خيانة عظمى الافعال الآتية» اعطى وصف لكلمة الخيانة العظمى، حتى يكون هنالك عدم تناقض في الحكم وعدم تناقض في الرؤيا.

المادة (٥)

لا تعد استعمال السلطة الافعال الآتية:

- جرائم الرشوة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

- جرائم الاختلاس في استثمار الوظيفة.

- جرائم اساءة استعمال السلطة والاخلال

بواجب الوظيفة المنصوص عليها في قانون

العقوبات.

اعطى وصف قانوني، اما كلمة

الاستغلال الواردة في هذه المادة فلا وصف

قانوني لها. وبالتالي يضع القاضي في مجال

تناقض واجتهاد مريب قد يجيد بالعدالة عن

تحقيق المقصود والغايات المقصودة من هذا

القانون.

لذا ارجو تعديل هذا اللفظ لينسجم مع

احكام قانون العقوبات الاردني.

..... النقطة الثالثة: من المعروف ان التشريع

عندنا لكل شخص اردني شخصية مستقلة مميزة

كما ذكر ذلك القانون المدني.

في بعض التشريعات الاخرى في ازدواج في

الذمة المالية بين ذمة الزوجة وذمة الزوج. ان

ننقل عن تشريع آخر ما يتناقض مع تشريعنا

بدون الانتباه الى تشريعنا شيء لا اعتقد انه

بالاساس القانوني الصحيح. النقطة التي اوزدها

سعادة الاخ العين الطراوة واردة بخصوص عدم

كفاية الاشخاص الواردة اسماءهم بأعمال هذا

القانون سواء الزوجة او الولد القاصر.

بالنسبة الى الشخصية، هنا تعرض

للشخصية، ونرى كيف ان هذه المادة تخالف احكام القانون المدني المفروض ان لا تخالف احكامها.

المادة (٨٦) من احكام القانون المدني

تقول: يتبع لدى المحاكم في اجراءات الالبات

واستيفاء ادلة الحق القواعد والاحكام المنصوص

عليها في قوانيننا الخاصة وذلك فيما لا يتعارض مع

الاحكام السابقة وهذه الاحكام هي ملزمة في

نصوص وضع القانون نجد اول حكم.

المادة (٣٠) الفقرة (١) في الشخص الطبيعي

«تبدأ شخصية الانسان في تمام ولادته حياً وتنتهي

بموته».

تبدأ الشخصية وتبدأ ذمته المالية، فقط

يكون الاشتراك في الذمة المالية في الشخصية

الحكومية.

الاشخاص الحكومية هي فيها اشتراك في

الذمم المالية. فيكون للشخص الحكومي يتمتع

بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازماً لصفة

الانسان الطبيعية فيكون له ذمة مالية مستقلة

اصولية في الحدود. الا اذا اردنا ان نعتبر عقد

الزواج يراد ان يسجل حتى نطبق هذا القانون،

يسجل في وزارة الصناعة والتجارة، حتى نعملها

شخصية حكومية، تصير ذمة الزوجة وذمة الزوج

واحد. ذمة الزوجة منفصلة عن ذمة الزوج فاذا

لما وضع هذا النص؟

لا اتكلم عن الولد القاصر، لان الذمة

المالية لها اهليتان، اهلية الزام واهلية التزام وبما

ان القاصر لعدم كفاية قواه العقلية حتى يصل

سن معين، فأهلية الالتزام يقوم بها وصيه او

وليّه، اذا كان والده متوفى.

الزوجة تختلف لذلك ممكن لبلاب ان

يقدم كشف التقدير الذاتي نيابة عن ابنه

القاصر.

اما الزوجة لها شخصية مستقلة استقلال

تام. لا يستطيع الزوج ان يجبر الزوجة على

اعطاؤه جميع ما طلب في كشف اشهار الذمة

المالية لا يستطيع وهي محمية في حكم القانون.

لذلك ان ننقل من قوانين اجنبية بما يتخالف مع

نصوص القانون عندنا شيء لا اعتقد ان هنالك

دقة بالنقل.

المادة (٤٧) من القانون المدني «ليس لأحد

النزول عن حريته الشخصية ولا عن اهليته او

التعديل في احكامها» هذه المادة تتناقض مع المادة

(٤٧) من القانون المدني لكل من نازعه الغير في

استعمال اسمه او لقبه او كليهما.

المادة (٤٨) «لكل من وقع عليه اعتداء

غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة

لشخصيته ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع

التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر».

اذا نظرنا الى الذمة المالية لوجدنا ان ذمة

المرأة منفصلة ومستقلة تماماً عن ذمة الزوج ولها

ذمة مالية خاصة بها، لأنها منفصلة في قوانين

اخرى وفي بلاد اخرى الذمتان ذمة واحدة حتى

أنه المرأة تترث نصف مال الزوج لأنه مال

مشترك.

عندنا تختلف.

نعم لا مش مصر، التي نقلت من عنده

مصر، بريطانيا بالاصح الدول الاجنبية، التي

تعتبر فيها المرأة قاصر وتفقد اسمها وتتبع

شخصية الزوج، تعتبر قاصر، قاصر المرأة تعتبر

قاصر، تفقد اسمها، تفقد شخصيتها التي

موجودة في الطبيعة وتتبع شخصية الزوج بما في

ذلك المال، فالذمة مشتركة.

عندنا في تشريعنا الذمة مستقلة في احكام

القانون المدني لذلك ما يرد على الزوجة اذا لم يكن هو عملية نقل ما يرد على الزوجة يرد على الاخ، يرد على الاب يرد على الصديق يرد على الابن البالغ الراشد. فاذا كان القصد هو حماية المال وقلنا البالغ الراشد والاخ والاخت كلهم مثل بعض اذا نكتفي بالنص الاول الذي هو من ادخل له او لغيره ونشطب الزوجة.

اما بالنسبة للقاصر يجوز طلب من الاب تقديم كشف التقدير الذاتي واما بالنسبة للزوجة فهذا يخالف لاحكام القانون المدني وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ الكيلاني، الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير: شكراً سيدي الرئيس، اريد بادى ذي بدء ان اعقب تعقيباً بسيطاً جداً على موضوع الاعلام عن ما يجري في جلسات مجلس الاعيان وارغب في ان اعبر عن قناعة كاملة بأن التعيم الذي يحيط بمجلس الاعيان ظاهرة غير منطقية وغير طبيعية، وانتصار ما يوزع على الصحافة المكتوب بما يقال فقط في رأيي يشكل ايضاً حالة غير متوازنة، لان النقاش في مجلس الاعيان، كان ولا يزال وسيظل، نقاش حي، متجدد، وفيه الكثير بما

مكتبات العمل

ينشأ عن النقاش من افكار وتوجهات من حق المجتمع ان يضطلع عليها واظن ان مجلس الأمة ككل يحتاج الى جهاز يستطيع ان يسجل كل ما يقال وان يسلم الحقائق الى وسائل الاعلام بحيث لا يصبح المواطن في غربة عن المجلس والمجلس في غربة عن المواطن.

فما يتعلق بما قيل في هذه الجلسة عن القانون وجدارته من حيث مقارنته بقانون آخر صدر في قطر عربي آخر، اننا في اعتقادي ان الدولة في الاردن تملك دائماً الحق في ان تصدر القوانين وتأخذ شكلها الدستوري المكتمل بصرف النظر عن وجود قوانين مماثلة في بلد عربي او غير عربي آخر.

نحن لا ننقل القوانين والمنا يفترض اننا نضع القوانين من اجل ان تواجه حالات معينة وضرورات معينة فاذا وجدت الضرورة والحالة التي توجب اصدار قانون. فمن واجب الحكومة ان تعد القانون الذي تعتبره كافي لمواجهة الحالة او الضرورة.

انتقل الى المادة الثانية والى كل الاجتهادات التي وردت في هذا الموضوع سواء قيلت في هذه الجلسة او في اطار اللجنة القانونية وأؤكد للسادة الاعيان بان كل كلمة قيلت هنا، قيل مثلها عشرات المرات على مدى خمسة عشر جلسة للجنة القانونية توقفت عند المادة الثانية لفترة طويلة، بغية ان نجد الصيغة الانسب.

ان الفقرة الثانية من المادة (٢) او الجزء الثاني او الاخير من المادة (٢) كان يشكل من الاشكال يكرر مضامين القسم الاول ويدخل في اطار اوسع خصوصاً حين يلزم الزوجة والاولاد القصر على ابراز ذمتهم وما الى ذلك واعتبار ان

مجرد الزيادة هي جريمة حين نجيب في اطار التعريف الذي شملته المادة (٢) ولذلك كان الاقتراح ينقل هذه الفقرة الى المادة (٧) كان صحيحاً ومنطقياً وعادلاً من حيث انه فرض على الجهة التي تتولى تطبيق القانون ان تحقق في موضوع الزيادة وتطلب من الشخص المعني بما أقره او بما اختلف عليه او اعتبر خروجاً على القانون ان يثبت صحة وسلامة المصدر الذي نشأت الزيادة عنه.

اننا في اعتقادي ان موضوع موجبات القانون او الاسباب الموجبة قد اوضحت للجنة القانونية من خلال لقاء جاء نائب رئيس الوزراء لبيّن للأخوة اسباب هذا القانون وموجباته كما تولى احد اعضاء اللجنة القانونية وكان وزيراً حين أعد هذا القانون ايضاحات للجنة القانونية بينت كل الابعاد التي دعت وأوجبت صدور هذا القانون.

لذلك اننا مع نقل الفقرة الثانية من المادة (٢) الى المادة (٧) كفقرة (ب) واعتقد ان هذا صحيح وفي الاتجاه السليم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ شقير، الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس اتوجه برجاء الى الاخوان اننا بهذا المعدل نعيق انجاز مجلس الاعيان، معظم الاحاديث التي دارت اليوم، بُثت امس. انا اقدر واحترم شعور بعض الزملاء بانهم ضد هذا القانون. ولكن ارجو منهم ايضاً ان يحترموا ايضاً شعور زملاء آخرين لديهم اهم يؤيدون صدور هذا القانون.

وامس بُث في الامر وقررنا من ناحية المبدأ

ان هذا القانون يسار لانجازه بقراءة مواده مادة مادة وقصر التعليق كما يجب ان يكون على نص تلك المادة.

لذلك العودة الى انه قد يكون مقتبس من مصر، ليكن مقتبس من مصر، قد يكون مخالف لقانون السير، ليكن مخالف لقانون السير، هذا أمر بُت امس، ونحن الان نسير ضمن نظام المادة (٢) مطروحة، مطروح رأيين فيها، الاول لمقرر اللجنة ان تبقى كما هي والثاني بأكثرية اللجنة ان يقتصر على سطرين ونصف الاول منها.

اذا احد له حول السطرين والنصف الاول من المادة (٢) رأيي فليكن، اما معارضة يرفضها كلياً او تعديل يجب وضع صياغته، او موافقة ثم نحتاج الى المادة (٣) وهكذا.

والا لهذا الطريقة اترجي ان نتجنب اذا كنت انا معارض للقانون ان امارس المعارضة اما يرفضه او باعاقبة النقاش فيه الى درجة لا تمكيني من انجازه.

فانا اتوجه الى الاخوان ان نسير حسب النظام أقر ضرورة مناقشة هذا القانون، أقر اننا في المادة الاولى انتهينا منها، أقر اننا في المادة (٢) امامنا احتماليين واقترح ان نسير بحيث نقر على المادة (٢) قرار ثم الثالثة ثم السابعة وهكذا والا سنكمل حسب تقديري وملاحظاتي، قد نكمل كل الدورة ولا نخلص من المادة (١٣) من هذا القانون شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ محمد رسول، للمرة الثالثة هذا الموضوع ولا نعطيك كلام الامة ثانية، لان هذه المادة خلصت حقك.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي لا اريد ان اتكلم بنفس المادة، اتكلم بشيء متعلق بالنظام والفهم لطبيعة اللجنة القانونية، ولطبيعة المجلس لأن بعض الزملاء الاكابر قالوا ان كثير من الآراء التي طرحت هنا سبق وان طرحت باللجنة القانونية نعم. لأن اللجنة القانونية هي ليست ممثل المجلس لاقرار القانون وما طرح هناك لا يطرح هنا، لأن صاحب الحق هو المجلس بالاقرار وبالرفض وبالتعديل وبالرد، اذا كنا سنتبين آراءنا في فهم واجباتنا، لا اعلم كيف نقر قوانين مستقبلاً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، يظهر ان موقعي في هذه المادة لا أحسد عليه، الموقف القانوني هو ان ادافع عن رأي اللجنة القانونية، لكن رأيي خلاف اللجنة القانونية، لكن سأوضح رأيي ورأي اللجنة القانونية معاً.

أولاً: اقوم بسواجبي اتجاه اللجنة القانونية، رأت اللجنة القانونية نقل القسم الاخير من هذه المادة الى المادة (٧) منطلقة من ان الزوج غير مسؤول عن زوجته وان للزوجة مال مستقل وذمة مالية مستقلة وكذلك لا ينال عن ثروة ولده وان كان يتحفظ وقيل له ولاية على اولاده القاصرين. الناحية الثانية المادة حسب ما وضعت نقلت عبء الاثبات بالنتيجة، عندما اعتبرت ان زيادة الثروة لكسباً غير مشروع. نقلت عبء الاثبات من النيابة العامة الى الشخص المكلف بتقديم الاقرار.

راوا في هذا مخالفة لمبدأ الاصل براءة الذمة ويتمسك الشخص بالاصل بأنه يرى

الذمة وانه هذا كسب هذا المال كسباً مشروعاً. هذه الاسباب او بعض الاسباب التي قبلت في تبرير نقل الجزء الثاني من المادة (٧) الى المادة (٧) واعطائها رقم (ب) من تلك المادة واعادة الترقيم.

لكن اقول رأي الان كمضو في هذا المجلس الكريم نقلت الفقرة الثانية من هذه المادة بنصها من القانون المصري حرفاً بحرف ولا زيادة ولا نقصان، ونقلها لا يخالف القانون ولا مبادئ الشريعة الاسلامية. لانه اذا اخذنا بمبادئ الشريعة الاسلامية كما ذكرت في مخالفتي ان القرائن يمكن ان يحكم بها. وكذلك في قوانيننا سواء أكان قانون البيئات او قانون اصول المحاكمات الجزائية.

قانون البيئات ذكر في المادة (٤٠) القرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون واذا نص القانون على قرينة قانونية انها تفيد حكماً معلوماً فتكون حجة لمن شرعت لمصلحته.

وذلك كما هو واضح من المادة التالية الواردة (٤١) التي اعتبرت الاحكام القطعية حجة بما اتصلت فيه بين الخصوم اذا تعلق في النزاع موضوع وسبب اذن الشريعة الاسلامية اخذت بالثبات بعض الامور بالقرينة، واذكر انني قرأت عن عمر بن عبدالعزيز لكن فتشت على المصدر لم اجد المصدر حتى اصوره، لكن الذي اذكره انه أعاد بعض قطع الاراضي التي اخذها بني امية الى اصحابها. اذن هذه المادة تقول ردوا المال المنتصب ردوا. هذا الرد ليس معناه ان الرد دائماً تتولاه الدولة، الرد هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل الاصل، هذا تعريفه في قانون العقوبات. واثير في اللجنة ان

هذا يضمن ثلاث مرات المال مرة في غرامة، مرة برد الذي كسبه وفي المرة الثالثة رد المال اذا كان استفاد الغير، الرد هو اعادة الحال الى ما كانت عليه.

ولذلك كان نقل القسم الثاني من هذه المادة الى المادة (٧) في غير محله لماذا؟ لان النقل غير حكم المادة، لم يعتبر الزيادة التي لا تتناسب مع موارد الشخص وعجز عن اثبات مصدر مشروع لها، لهذه الزيادة ما اعتبرته كسباً غير مشروع.

قالت يسأل عنها، اسألوا الهيئات، اسألوا اللجنة تحقق معه، تجد او لا تجد.

لكن الذي لاحظناه في التحقيقات التي أجريت بحق امور اشغلت الرأي العام فترة غير قصيرة ولم تأتي بنتيجة، حتى بعض المخالفات التي كانت موثقة فسرت تفسيراً اخرجها عن مقاصدها ولا اريد ان اذكر اشياء تخص اشخاص معلومين لذلك من الحكمة ان نعتبر الكسب الذي يتأتى للشخص الخاضع لهذا القانون. اذا كان لا يتناسب مع مواده وعجز عن اثبات مصدر مشروع له ان نعتبره كسباً غير مشروع. ما اثبت مشروعته ماذا يكون؟ يكون الضد انه غير مشروع.

وهذا قد وبقرينة قانونية الاصل ان القرينة القانونية يجوز اثبات عكسها. وهذا القانون ينص على انه يجوز للشخص الذي تويده ثروته ان يثبت مصدر مشروع له.

اذن ينسجم مع القانون، ينسجم مع الشريعة، اذ ينبغي ان تكون في المادة (٧) وليس في المادة (٧) لان هذه المادة تعرف الكسب الغير مشروع وهناك ليس تعريف المادة ولكن من

الوضع اذا كان خطيراً ويستاهل هذه العقوبة الجنائية. هذا هو المبدأ بالتعديل.

اما قانون الجرائم الاقتصادية، امامي المادة (٤) اقرأ نص المادة (٤) وتسري احكام هذا القانون على الجنائية والجنيح المنصوص عليها في قانون العقوبات - ما زاد شيء - كما هو مبين ادناه مش بس قانون العقوبات اتى وبين العقوبات التي تطبق وفي اي قانون آخر متى؟ اذا كانت متعلقة بالاموال العامة.

بينما هذا القانون سواء كان متعلق باموال عامة او متعلق باموال خاصة وكان كسباً غير مشروع فمعاقبة اذن لا يكفي قانون الجرائم الاقتصادية بالغاية التي وضع من اجلها هذا القانون.

اعود لما ذكره الزميل الفاضل معالي العين محمد رسول فيما قاله ان استهلال المادة تقول مال منقول ومال غير منقول، وانه اذا قيل المال يفي بالغاية ويحسب تعريف المادة (٥٣) من القانون المدني للمال بما تشمل المال المنقول وغير المنقول اقول هذا صحيح.

لكن قوله انه وصفها بالمال غير منقول يخالف القانون المدني في تشريعات اخرى تصف العقارات بأنها اموال غير منقولة تشريعات اكثر من قانون وعندنا التعريف بالمال الثابت احياناً يسمونه اموال غير منقولة، يعني لها عدة تعبيرات والاموال الثابتة، يعني معناها التي لا تنتقل ولو قال هي الاموال الثابتة معناها اموال لا تنتقل من مكان الى آخر هذا المقصود فيها.

ولذلك سواء ذكر في هذه المادة، المال المنقول والمال غير المنقول ففي الغاية، اذا ذكر المال بصورة مطلقة يشمل المال المنقول والمال غير

وظائف الهيئة ماذا نجد. بالاضافة الى ما تقدم القانون المصري يوجب الشخص من جملة اقراراته الزيادة في الثروة، وهذا حاصله بالنتيجة سواء نص عليها ام لا. انه ينبغي ان يذكر ثروته تشمل الزيادة او غيرها، ذكر او لم يذكر.

بناءً عليه اقترح وكما اقترحت ايضاً وقدمت اقتراح بهذا الخصوص وعرضته على المجلس الكريم كما وزع مع وثائق المجلس حيث قلت اقترح الموافقة على المادة الثانية كما وردت من مجلس النواب استناداً لمخالفتي لقرار اللجنة القانونية التي تم توزيعها على حضراتكم.

اما ما اشار به الزملاء الكرام فيما يتعلق بالاعلام، لازم نبدي الرأي في هذا الموضوع، هذا رأي اخر احترم الرأي الآخر الذي يخالف رأيي، كما احترم الرأي الذي يوافقني.

الاعلام ليس الصحف فقط، التلفزيون والاذاعة تسلك مسلك الصحافة ايضاً، وما شكى منه الزملاء هو صحيح. ممارسة الاذاعة والتلفزيون ايضاً مع الصحافة لكن لا تتدخل بالصحافة اما التلفزيون والاذاعة هذه اذاعة بحكم مركزها الرسمي مؤسسة عامة، لماذا تلجأ مثل ما تلجأ الصحف؟ تترك هذا للحكومة لتتولاه.

اشار الاخوان الكرام الى قانون الجرائم الاقتصادية وقانون العقوبات.

قانون العقوبات يمكن تكون عقوبته في بعض الحالات التي يشملها هذا القانون اما جنحة وعقوبتها بسيطة بينما هذا القانون يرتب عقوبة جنائية اذن اختلف المبدأ، اختلف المبدأ واختلفت النظرة، اذن ما في بأس من انه نعدل

المنقول معاً والمال المنقول ايضاً يشمل المال الذي يتداول فيه الناس حسب تعريف المادة (٥٣). ولذلك لا نجعل التعبير ما دام موفياً بالغاية محل نقاش هذا ما اراه.

قيل انه اذا كان الخطأ بالتطبيق في تطبيق القوانين فنصلح الخطأ بالتطبيق في الحقيقة ليست المسألة مسألة خطأ بالتطبيق المسألة خطأ بالكسب غير المشروع هنا ان نمالجه ونضع هذا القانون، ليضع حداً، هو لم يضع حداً للكسب غير المشروع، لكن نهدد الذين يكسبون من غير حله وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، ارجو من المجلس الكريم بعد قضاء هذه الساعة او اكثر وقضاء يوم اس في تبيان مواد هذا القانون واحكامه وغاياته. وبعد ان وصلنا اليوم الى المادة (٢) وحصل كل هذا النقاش حولها ويرأي انه اصبح واضح للمجلس الكريم واللجنة ماذا اوصت وماذا طلبت وماذا نقلت وماذا أبتقت.

يبدو الاخ كمال عنده كلمة اخيرة، لانه نريد ان نطرح الامر على المجلس.

الدكتور كمال الشاعر: دولة الرئيس، ضمن المادة (٢) الحقيقة كما وردت من اللجنة القانونية اقترح التعديل الآتي عليها، العبارة الاخيرة نعم... نعم هذا النص لنفسه او لغيره بسبب استبدال العبارة استغلال الوظيفة او الصفة بالعبارة الآتية وبسبب سوء استعمال السلطة او الصفة كما هو محدد بقانون العقوبات. اقول هذا سيدي علماً بأن هذا القانون يحدد عقوبات محددة لمن يرتكب الجريمة المنصوص عليها في هذا القانون وينص ايضاً

هذا القانون انه في حال وجود عقوبة اكثر في قانون ثاني في قانون اخر فالعقوبة الاكثر هي التي تبقى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً واضح، استاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: سيدي الحقيقة تقريباً كما تفضل به المقرر قبل ان يوضح فيما يتعلق برأيه في اللجنة.

انا اعتقد ان الاصول هو اخذ القرار، المادة كما وردت من مجلس النواب لماذا؟ المادة تبدأ بالقول يعتبر كسباً غير مشروع، هذا وصف دقيق وحاد ويحسم، يحسم حالة، لكن بعد ذلك ينتهي الى اوصاف غامضة، استغلال الوظيفة، كل زيادة تطرأ هذه اشياء مختلف عليها، لكن الذي يحسمها بعد ذلك عبارة «عجز عن اثبات مصدر مشروع لها» ولذلك ينبغي لهذه الفقرة ان تظل في صلب هذه المادة والا بقيت غامضة انت اصدورت حكماً ثم وبعد ذلك اضعفتها بأوصاف غامضة وغامضة وغير محددة.

مربط الفرس، محور الكلام هو انه عجز

كل هذا البحث اماننا توصية اللجنة الاخ ابورسول لا يستطيع ان اعطيه الكلام لانه في هذه المادة تكلم (٣) مرات ولا يستطيع ان يتجاوز النظام هذه المادة كما ترون جاءت من مجلس النواب بعد (١٥) جلسة للجنة القانونية رأت ان توصي بما يلي ان تبقى مقدمة المادة كما جاءت من مجلس النواب وان تنقل آخرها الى المادة (٧) في ضوء الآراء التي أبدتها اللجنة الان وفي اللجنة سابقاً الرأي الاول الذي هو توصية اللجنة عليه اقتراحات متعددة الاقتراح الاول الذي هو الموافقة على قرار اللجنة.

الاستاذ ابو محمد مقرر اللجنة يخالف اللجنة هذه التوصية، ويرى ان تقبل كما جاءت من مجلس النواب، من ثنى عليه طيب واضح يا ابوالعبد، الاستاذ سالم بك مساعدة.



السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس: انا متأسف ان اعمل هذه المداخلة لا لاني ينبغي انكلم في مواضيع متعلقة بمناقشه سعادة المقرر الذي اكن له كل الاحترام واغرف انه من خلال خبرته القانونية الطويلة كقاضي مشهور وكبير يستطيع ان يضع الحياذ في رأيه

عن اثبات مصدر مشروع لها. ولذلك انا اعتقد ان هذه الفقرة مهمة وهي تدخل في الاجراءات وهي جزء من القضية نفسها هذا هو اقتراحي المحدد في الحقيقة فانا انني على اقتراح المقرر مع احترامي لقرار اللجنة ان كل رأي قابل للبحث يعني، فقط كان عندي ملاحظة صغيرة فيما يتعلق بالاعلام، صغيرة جداً الحقيقة.

في الواقع نحن نذكر في بداية الحياة البرلمانية او في المرحلة الاخيرة من الحياة البرلمانية عندنا كيف كانت الخطب تلقى الخطابات وعلينا نضعها على الاعيان بلاش على النواب يعني الخطابات الطويلة المكررة التي فيها تنمى كثير وكلام كثير وكانت تستغل احياناً من الصحف (٤) او (٥) صفحات وهذا طبعاً شيء غير معقول وكذلك في الاذاعة والتلفزيون في البداية زي ما يقولوا كل جديد وله علاقة يعني. لكن اعتقد انتهى الامر الآن الى ضرورة ان نلجأ الى احد الأمرين اما ان نضع عبء على الامانة العامة للمجلس فنصدر بيان نضع فيه محاور او عناصر الرئيسة لكل كلمة باختصار وحين ذلك ينشر. واما ان تبقى القضية قضية اجتهاد وعند الصحافة وعند الاعلام وتعتبر اجتهاد طبعاً مع توصيتهم والتأكيد عليهم النص ان يكونوا امانة بالنقل، اعتقد ليس عندنا خيار في هذا، اما ان نقول ان كل ما يذكر في المجلس ينشر في الاعلام شيء غير معقول وغير متبع في اي بلد من الدنيا في بلاد كثيرة اعرق منا بالديمقراطية تصدر كلمتين في الصحافة على كل الجلسات. فلا بد ان يكون مطلبنا يعني موضوعي وسليم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الحقيقة بعد

تكملة المحضر

بالاعتبار الاول وان يحكم بما يقدم اليه .
الاستاذ ذكر مهام المقرر كما هو منصوص
عنها في الفقرة (٣) من المادة (١٣) من النظام
الداخلي والتي تقول «يقوم المقرر بوضع التقارير
المتنضدة عن كل مشروع او اقتراح يحال على
اللجنة، ويتولى ايضاح مقرراتها والدفاع عنها
عند مناقشتها في المجلس» .

لقد ذكر ذلك واولى هذا الموضوع، اولى
قرار اللجنة بدقيقه من الدفاع وذكر رايه وهو
يقف على النص كعضو مخالف في هذه اللجنة
وكعضو في مجلس الاعيان تكلم ربع ساعة او
يزيد بحجج قوية وبلغة لكنه اغفل لاسف
الشديد ما دار في حوارات اللجنة القانونية
والمراسل التي مرت فيها هذه المادة حتى وصلت
اللجنة الى التقرير المقدم الى المجلس الكريم لقد
بدأت اللجنة في البحث بعبارة «عجز عن اثباته»
ودار نقاش طويل حول عبء الاثبات وان
الانسان بريء حتى تثبت ادانته وان الاصل
براءة الدمة، وتأتي اللجنة في مرحلة معينة ان
تغير ذلك الحكم وتلقي بالتبعية على المكلف
المشمول باحكام هذا القانون بأن يذكر الزيادة
التي وردت على امواله في اقرار الدمة المالية
وبذلك يشهر، يطرح للبحث وللمعنيين جميعاً
بأنه حصل على زيادة في ثروته، خصلت زيادة في
ثروته ويظهرها ويسلط الضوء عليها .

وانطلاقاً من موضوع براءة الدمة، وعدم
عكس القواعد العامة في الاثبات بأن المتهم
بريء حتى تثبت ادانته اقترح ان يسقط الضوء
على هذه الزيادة لا ان نعكس قواعد الاثبات .
فأرتئي ان تنقل في المادة (٢) في التعريف
الى مادة متعلقة بالاجراءات لتسليط الضوء

عليها وليقال للمكلف من اين اتيت بذلك؟
حتى اذا بقي شك عند الجهة التي تقرر ان
هناك زيادة غير مشروعة، كسب غير مشروع،
تحيله الى جهة التحقيق وارثات اللجنة بالاجماع
بمخالفة المقرر لوحده هذا الرأي بعد نقاش
قانوني طويل اعتقد انه اخذ اكثر من ثلاث
جلسات على هذه النقطة .

للاسف الشديد ابومحمد مع اقراري
ومعرفي واعتراضي بقدراته القانونية الكبيرة، لم
يدافع عن قرار اللجنة الدفاع الذي يعطي
للمجلس المبررات التي دفعت اللجنة الى نقل
هذا الجزء من هذه المادة الى المادة الاخرى
ولذلك بدى، بدى واضح الدفاع الذي ابداه
عن رايه اختلط مع دفاعه عن تقرير اللجنة
اختلط واكرر ذلك بأنه اختلط ولا نعرف في
سياق الحديث اين يتجه سعادة المقرر وبالتالي
طرح للبحث موضوع رايه مخالفاً لرأي احد
عشرة عضواً في اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ
المقرر .

السيد المقرر : ابدأ من حيث انتهى معالي
الزميل القاضي بأنني اغفلت رأي اللجنة
القانونية ومدكراتها .

الذي قلته في هذا الموقف ان اللجنة
القانونية تمسكت بالاصل وهو براءة الدمة كما
قال، ما اختلفت معه وما زاد على ما قلته من على
هذه النص . ماذا اغفلت؟ اغفلت ما ذكرت ان
اللجنة ممثلة في هذا المجلس وخاضرة، ولتقل
رأيها وعرضت المسألة على المجلس بما فيهم
اعضاء اللجنة فليتفضلوا ويذكروا ما عندهم،

«يعتبر كسباً غير مشروع كل مال - مش منقول
وغير منقول - يحصل عليه اي شخص تسري
عليه احكام هذا القانون كل زيادة تطرأ على المال
اثناء الوظيفة او الصفة لنفسه او لغيره او لزوجه
او لاولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع
مواردهم وثبت عدم مشروعية مصادره» .

دولة رئيس المجلس : شكراً، استاذ
حسني، مغالي ابورسول كنقطة نظام بالله يا ابو
رسول فقط نقطة نظام وليس بحث .

السيد محمد رسول الكيلاني : دولة
الرئيس ارجو ان اتب الى ما يلي الذي قرأ كنقطة
نظام وحضر البحث بها هي المادة (٢) «يعد كسباً
غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل
عليه اي شخص...» وانا تكلمت في هذا
النص، لكن جاءت نصوص اخرى من القانون
غير توصية اللجنة ولم تسمح لي ان اكلم بها على
خلاف النظام، الآن جاء اثنين لم يتلو، نقل
المحتوى والشرط الآخر المطلوب من المادة
اعطيت المقرر حق ابداء وجهة نظره، لم تعطي
الحق للرأي المخالف ابداء وجهة نظره دولة
الرئيس .

نقطة النظام اما ان تسمح لنا نناقش
بحسب احكام النظام اولا تسمح .

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ
عاكف الفايز .

السيد عاكف الفايز : اعتقد ان الموضوع
استوفى بحث كثير واقترح ان يطرح على
التصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً الآن امامنا

ما اغفلت ولا خلطت ما بين رأي اللجنة ورأيي
وقلت بالاول اقوم بواجبي كمقرر وكان رأي
اللجنة نقل هذا القسم الى المادة (٧) متمسكين
بالاصل براءة الدمة . وقلت ايضاً لي رأيي
الخاص، واقوله وقدمته وقدمت فيه مذكرة
مكتوبة، واضفت الى هذا بأنني قدمت اقتراحاً
كعضو في هذا المجلس . والاقتراح كان مكتوب
وموزع على اعضاء المجلس الكرام ويقضي عند
الاقتراح المقدم والمعارض لقرار اللجنة ان يجري
التصويت عليه بمقتضى النظام هذا الذي
طلبته، ما طلبت خلاف هذا .

اذن لا خلطت ما بين رأي اللجنة ولا بين
رأيي وكذلك ما اغفلته واذا لم اذكر بعض
الحجج فليفضل الاخوان ويلقون هذه الحجج
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذ حسني
عايش .



السيد حسني عايش : اذا سمحت دولة
الرئيس، لدي نص اخذ بعين الاعتبار جميع
الملاحظات فأرجو ان تسمح لي بقراءته وارجو
الاخوان ان يستمعوا اليه لعله يفي ويكفي

نقطة نظام

توصية اللجنة، جاء مخالف لتوصية اللجنة اقترح من الاستاذ نجيب الرشدان وثني عليه ويقترح الاستاذ نجيب الرشدان بقاء المادة كما جاءت من النواب من يوافق على ذلك، رجاء رجاء، واضح يا اخي يا ابوالعبد القضية مش قضية مقرر، قضية عضو في مجلس الاعيان له اقترح وثني عليه وشرحت الامور واضحة، الان نحن في التصويت من يوافق على اقتراح الاستاذ المقرر؟

السيد الامين العام بالوكالة: (١٣) من (٣٠).

دولة رئيس المجلس: (١٣) من (٣٠) لم ينتج الاقتراح، مضر باشا.



دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، باعتقادي هذا القانون يحتاج الى صبر واتساع صدر، ولا يحتاج الى ضغط وتكمين، فالذي عنده رأي له الحرية بأن يعطي رأيه. لاني انا اذكر في قوانين ثمانية، بعض الاعضاء الذين يقولون تعطيل في بعض القوانين أنفسهم كانوا يستمروا كثيراً في المناقشة واذكر قانون الصيرفة، الصرافة مثلاً. يجب اعطاء

العضو حقه حسب النظام الداخلي، الصحيح حاب اسأل سعادة المقرر لانه ما اوضح نقطة قبلت بسبب استغلال الوظيفة او الصفة وغير واردة في قانون العقوبات تعريف «استغلال الوظيفة» وانما وارد «استثمار الوظيفة» واذا وضعنا كلمة استثمار الوظيفة ألا نكون متوافقين مع قانون العقوبات في كلمة الاستثمار؟ وهل يحتاج كلمة الاستغلال الى تعريف في هذا القانون ما دام دخلت جديدة على قوانيننا؟ مجرد سؤال ارجو من سعادة المقرر ان يجيب عليه واكتفي باجابته.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، استثمار واستغلال كلها تؤدي الى ذات المعنى، وتؤدي الى ان الانسان كسب هذا المال من مصدر غير مشروع.

استثمر الوظيفة استغلها، واضح المعنى لغة يعبر عن المقصود سواء قلنا استثمار او استغلال، ولكن يقال مثلاً في قانون الجرائم الاقتصادية يقول في الفقرة (ج) من المادة (٤) «الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة» كما قال دولة مضر باشا.. استثمار واساءة استعمال السلطة، هذا الذي وارد في قانون العقوبات، يعني لو غيرناها، ما غيرنا المعنى. الذي اراه انه كلا الكلمتين تؤديان الى معنى واحد ولا يختلف المعنى هذا ما اراه.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: تكلم في المعنى وانا أقصد في استعمال اللغة القانونية وليس في

تناسب في حين ان النص كما ورد الآن في المادة (٢) انه اعتبر الكسب غير المشروع شرطه ان يكون قد استغل الوظيفة او الصفة فقط وليس مخالف لقانون عقابي او لسلوك او للآداب العامة. ولذلك هنا انحصرت استغلال او استثمار كما اشار دولة الزميل الفاضل، هنا استثمار الوظيفة او الصفة فقط وليس اكتسابها من مصدر اخر يعاقب عليه القانون او مخالف للسلوك والآداب العامة.

ولذلك انا الذي اراه ان النص يكفي لتعريف الكسب غير المشروع لهذا النص كما ورد. وما دام انه ما اخذ باقتراحي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ ابوالعبد عندك شيء.

السيد محمد رسول الكيلاني: كان هناك شيء اساسي انه المادة التي حذفتم هي ليست قريبة قانونية هي اوجدت جريمة وقلبت قواعد الاثبات ولم اعطى الفرصة لتوضيح ذلك كراي اللجنة القانونية التي كانت مخالفة لرأي المقرر. ولكل رأي نصيب لكن انتهى وضعها الان وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذن الان نعود الى توصية اللجنة هل دولة ابوعمد عندك رأي محدد واقتراح وثني عليه ونطرحه؟ معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: دولة الرئيس، سعادة مقرر اللجنة القانونية عندما قدم اقتراحات مقترح اللجنة القانونية قال باللفظ الواحد بأن التصويت سيجري على نقل عجز هذا المادة الى المكان

استعمال اللغة العربية هذا الذي اقصدته انا اعرف ان كلمة استغلال واستثمار تؤدي نفس المعنى اما المعنى القانوني فله استعمالات في الكلمات مترددة استثمار الوظيفة عندما ندخل استغلال ادخلنا كلمة جديدة فالسؤال ما زال نفس المعنى، لماذا لا نحول كلمة استغلال الى كلمة استثمار؟ لتتناسق مع قانون العقوبات أولاً وثانياً ارى ان يضاف عجز عن اثبات مصدر مشروع لها، تضاف لانه في المادة الاصلية، اذا بدنا نقر الان رفضاً بتصويت المجلس رفض المادة كما وردت من مجلس النواب ان نضيف عجز المادة التي رفضت الى المادة الثانية بأن المصدر غير مشروع بالاستثمار الوظيفة وهذا أيضاً موجه الى سعادة المقرر وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: اذا كان الامر في شرح هذا القانون الاول بالشرح من وضع هذا القانون لانهم يعبرون عن ارادتهم عندما وضعوا الصيغة، الاصل في القانون كما قلت في مستهل هذه الجلسة ان القانون المصري الذي نقل عنه هذا القانون اعتبر استغلال الوظيفة والصفة واعتبر ايضاً الكسب الذي يتأتى للشخص الذي ينطبق عليه هذا القانون اذا كان بسبب او مخالفة لقانون عقابي او لسلوك مخالف للآداب العامة.

ينسجم مع بعضه البعض النص. وصار الاختلال بحذف بعض النصوص من المادة الاولى حتى انه لو بقيت المادة كما وردت في المشروع لتبقى غير متوازنة لانه يعتبرون الزيادة في الشروة لمجرد انها لا تتناسب مع الموازن، يعتبرون ان هذا كسباً غير مشروع لمجرد انها لا

مكذبات العمل

المقترح وهو المادة (٧) وليس على محتوى ذلك العجز. الحكومة سكنت ولم تتدخل في النقاش لأنها قبلت هذا التفسير، للحكومة وجهة نظرها عندما نصل الى المادة (٧) في بيان في التعليق على محتوى العجز. لأن المقترح كما اقترح بأن ينقل الى المادة (٧) الواقع ينسف الغاية التي تقدمت به الحكومة لهذا المشروع. الحكومة تعتقد بأن المادة التي جرى التصويت عليها هي مادة تعريف مادة تعريف، المادة (٧) مادة لها اهداف اخرى، الهيئات المكونة في المادة (٦) المحكمة وغيرها والقضاة والى آخرها بعد ان تفحص البيانات وتؤكد من ان نتيجة فحص هذه البيانات ان الكسب كان كسباً غير مشروع لها ان تحيل صاحب هذه البيانات الى المحاكمة الى اخره.

هناك هدف آخر ولم يقصد في المادة (٧) التعريف الحقيقة المادة التي صوت عليها كان المقصود به التعريف ما هو الكسب غير المشروع؟ مال منقول او غير منقول جرت عليه زيادة وثبت ان هذه الزيادة هي غير مشروعة ان كلمة سببت جاني طريقة كيفية اثباته في المواد الاخرى (٦) و(٧) و(٥) الى آخره.

لذلك نعتقد على انه حذف هذه المادة اخل في الغاية الرئيسية من القانون الا اذا قبلنا تفسير سعادة المقرر بأن محتوى هذا الحذف عجز هذه المادة سببت عندما تبحث المادة التي نقل اليها وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: اذن الآن نعود الى المادة نفسها المادة (٢) واقترح سعادة العين نجيب الرشدان لم يفر.

اذن توصية اللجنة الان على المادة الثانية كما هو نصها اناكم، الأستاذ سالم مساعدة.

السيد سالم مساعدة: اذا سمحت دولة الرئيس عودة الى المادة (٥٢) من النظام الداخلي والتي تقول «يؤخذ الرأي دائماً على الاقتراح المقدم بالتعديل أو الاضافة أو الالغاء فاذا رفض تكون المادة مقبولة بالنص الذي اقرته اللجنة» وبذلك اعتقد بأنه لا حاجة الى التصويت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة الاقتراح لم يفر، لم يفر لكن يبقى تبقى توصية اللجنة امام المجلس للموافقة، استاذ سالم مساعدة.

السيد سالم مساعدة: يعني استكمال للنقطة هذه التي هي نقطة قانونية محضة. لنفرض ان عدداً من اعضاء المجلس الان خرجوا من هذه القاعة وفاز او لم يفر تقرير اللجنة او توصية اللجنة ماذا يعمل المجلس؟ الصحيح نفع في تناقض وبذلك ابين الحكمة من هذه المادة بأن التعديلات المقترحة بأن الاصل تقرير اللجنة.

فإذا كان هناك اي تعديلات تطرح التعديلات اذا لم تفر العودة الى الاصل وهو تقرير اللجنة ولا يحتاج الى تصويت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس فعلاً اذا تم التصويت على اقتراح معدل لقرار اللجنة يعتبر قرار اللجنة نافذ وقرار اللجنة فيما يتعلق بالمادة (٢) من شقين الشق الاول هو تعريف الكسب غير المشروع اكتفت بالقسم الاول من المادة (٢) كما وردت في المشروع.

القسم الثاني قررت النقل ولكن لم يبحث الموضوع المنقول ويبحث عند النظر في المادة (٧)

أ. رئيس الوزراء والوزراء.
ب. رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب.

ج. رؤساء المؤسسات الرسمية العامة.
د. موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفير او مدير ادارة او مديرية.

هـ. امين عمان ورؤساء البلديات من الفئة الاولى.

و. رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأس مالها والمديرين العامين لها.

ز. رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومدير عام المنظمة التعاونية.

ح. رؤساء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة وعطاءات الدائرة في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة واعضاؤها.

ط. مشغل اي وظيفة اخرى يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا القانون عليها.

وافق مجلس النواب على هذه المادة بعد ان اضاف اليها فقرة جديدة واعطاها رقم (هـ) ثم عدل الترتيب الفقرات اضاف اليها والقضاة بمختلف درجاتهم ولما عرضت هذه المادة على اللجنة القانونية اعادتها صياغتها على الوجه التالي:

اولاً الموافقة على الفقرة (أ) منها كما وردت

ولذلك الان الامر فيها يتعلق بالنقل انتهى قررت اللجنة نقله، نقلته وخلصنا منه.

ظل عندنا البحث في موضوع الموضوع المنقول نتناقل فيه المادة (٧) اذن المادة (٢) اصبحت بنصها كما اقترعها اللجنة وشكراً وانتهينا من المادة (٢).

دولة رئيس المجلس: اذن واضح في ضوء النص الذي تلاه معالي الاستاذ سالم مساعدة ان المادة موافقة عليها، ما دام الاقتراح لم ياخلد الاكثريه كما اوصت اللجنة وننتقل الى المادة الثالثة.

«هذا هو نص المادة الثانية كما وافق عليها المجلس».

أولاً: الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها هي المادة (٢) وكما وردت من مجلس النواب على النحو التالي:

مادة ٢ - يعد كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة.

ثانياً: نقل محتوى ما بقي من نص هذه المادة الواردة من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) لأنه يعتبر من الاجراءات وليس داخلاً بالتعريف.

السيد المقرر: شكراً.

المادة كما وردت في المشروع المادة (٣)

تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية:

مكتبة المجلس

من مجلس النواب - يعني رئيس الوزراء، تسري هذه المادة على رئيس الوزراء والوزراء.

ثانياً: شطب الفقرة (ب) منها. وهذا يعني استثناء رئيسي لمجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب من احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: بعد ان يفرغ من تلاوة المادة نظرهما للنقاش.

السيد المقرر:

ثالثاً: الموافقة على الفقرة - ج - كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى آخرها: (المدنية والعسكرية).

رابعاً: اعادة صياغة الفقرة - د - على النحو التالي: (موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء).

خامساً: حذف الفقرة - ه - المقدمة من مجلس النواب. اي استثناء القضاة من هذا القانون.

سادساً: الموافقة على الفقرة - هـ - الواردة في المشروع مع اضافة العبارة التالية الى آخرها (ومدير عام المنظمة التعاونية).

سابعاً: الموافقة على الفقرة - و - كما وردت.

ثامناً: شطب الفقرة - ز -.

وهذا يعني استثناء رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

تاسعاً: اعادة صياغة الفقرة - ح - على النحو التالي: (رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية

وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة).

عاشراً: حذف الفقرة - ط - . وسبب حذف الفقرة ط كما رأت اللجنة ان الاصل في تعديل القانون يعود للقاعدة العامة في وضع القوانين، يعني تقديم الحكومة مشروع التعديل ويوافق عليه مجلس الأمة.

ولكن هنا الفقرة (ط) كما هي موضوعة هي من قبيل تفويض السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بأن تجعل هذا القانون شامل لفئات اخرى.

والتفويض غير معتبر من الناحية التشريعية والافضل ان تتبع طريقة تعديل القانون في شمول اشخاص آخرين بمقتضى الفقرة (ط) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً هذه المادة (٣) امام المجلس الكريم، معالي الاستاذ عاكف الفايز.



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، انا اعتذر لاني كنت مشغول مع الاخ ابوسلطان لما كان سعادة المقرر يناقش الفقرة الثانية.

التطبيق شامل. لان الهدف الغير معلن الذي لم ترد فيه اسباب موجبة هو حماية المال العام، هو مقاومة الفساد الاداري.

الفساد الاداري يكون حيث يكون هناك مال حيث يكون هناك عطاءات، حيث يكون هناك استغلال صفة للحصول على مكسب ذاتي بخيانة الدولة فهذه المادة بهذا الشكل اسجل انها مخالفة لاحكام الدستور وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل: اود ان اؤكد ما تفضل به الاستاذ عاكف الفايز واعتقد ان المادة كما جاءت من مجلس النواب مناسبة وجيدة ولا ضرورة لاي تعديل عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: شكراً دولة الرئيس، في نفس الاتجاه الذي اقترحه العين الاستاذ عاكف الفايز، اريد فقط ان ارجو من الاخوان الاعيان ملاحظة بعض الاعتبارات في قرارنا اتجاه هذه المادة.

الحكومة قدمت القانون وشملت رئيسها ووزرائها فيه مجلس النواب درس القانون وشمل نفسه فيه انا اعتقد ان مجلس الاعيان افضل ان يكون متردداً في ان يعود ليقول للنواب ما قبلتموه لنفسكم انا اعفيكم منه. وان يظهر بمظهر من يريد اعفاء اعضاءه من المسؤولية.

شعوري بالتاكيد بأنه ليس قصد من يرون اعفاء مجلس الاعيان هو حماية اعضاء مجلس

فيما يتعلق بالفقرة (ب) من هذا القانون، لا ادري لماذا اللجنة القانونية. مع احترامي وتقديري لها استثنت الاعيان والنواب من هذه المادة؟

لاني اعتقد ان مسؤولية الاعيان والنواب لا تقل ابداً عن مسؤولية ما شملهم هذا القانون، انا اقترح ان تبقى هذه المادة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، انا اثني على رأي معالي الاستاذ عاكف الفايز في ضرورة بقاء هذه الفقرة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: دولة الرئيس اخواني الزملاء هذه المادة تقرأ على ضوء العنوان وعلى المادة رقم (٢) التي أقرناها قبل قليل.

المادة رقم (٢) اوجدت جريمة جديدة وهي جريمة الكسب غير المشروع والذي حصل نتيجة استغلال الوظيفة او الصفة من المعلوم ان قوانين العقوبات تكون شاملة لكل من يخالف احكامها. ومن المعلوم ان الوظيفة هي ليست فقط محصورة بالذين شملهم هذا القانون. وان المال العام ليس بأيدي هؤلاء.

تطبيق هذه المادة من ناحية قانونية يؤدي الى الاخلال بتساوي الاردنيين بالحقوق والواجبات فاما ان تشمل كل موظف حتى يكون

هكذا من العمل

الاعيان لانهم لا يحتاجون الى حماية. اعتقد ان انتقائهم دائماً خيار وموفق وقائم على الثقة وليس بينهم من يعتبر ان القانون يضاهده.

خوفي من حذفها ايضاً في خطورة ثانية ارجو ان ينتبه اليها الاخوان. اذا اعفي الاعيان والنواب واصبح احدهم وزير لسنة وخلال تلك السنة اساء استعمال الوظيفة وفي نهاية وزارته عاد الى النواب يصبح في حصانة دائماً كنائب لمنايعة القانون واذا جرت انتخابات دورة ثانية ونجح، يبقى في حصانة واذا عين مرة وزيراً ولنقرض انه انطبق عليه القانون بتلك الفترة ولم يكشف ولم يعطي البيان وعاد عين ثم عاد تعيينه عيناً في دورة ثانية وثالثة. استثناء الاعيان والنواب من نص هذه المادة يبقى النائب والعين حصيناً الى الابد.

اعتقد اننا لا نريد ان نعطي هذه الصورة. انا اعتقد انه ايضاً مجلس الاعيان علينا ان نراعي اعتبار ثاني انه لا بد من التوافق بين رأي النواب والاعيان في العملية الديمقراطية. هذا شمول الاعيان والنواب نال اكثرية النواب واذا حذفناه سنضطر الى مواجهة الاجتماع المشترك واعتقد ان بيننا من يوافق رأي النواب ولا اريد ان يكون اقرار شمول الاعيان بقرار مشترك تعرضه الاعيان يؤخذ من النواب الاعيان. كل هذه الاعتبارات ديمقراطياً صحت. لذلك انا اتي على الرأي بقبول المادة كما جاءت من مجلس النواب والتعديلات التي اوجدتها اللجنة القانونية ليست اساسية وهي بعضها دقيق ومنطقي ليست اساسية اقترح التصويت على قبولها كما جاءت من مجلس النواب وشكراً دولة الرئيس.



دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس اشعر انني معني اكثر من غيري من اعضاء اللجنة القانونية بتغطية الملاحظات المتعلقة الواردة بمذكرتي المرفوعة الى اللجنة القانونية حول هذا التعديل بالذات اود اولاً ان اطمئن الاخوة الاعيان بانني لم انطلق ولن انطلق ويجب ان لا ننطلق من فكرة ان نعارض مجلس النواب ان نختلف معه او ان نتفق معه.

نحن في هذا الموقع لا يجوز ان يفصل رأينا حتى يتفق مع مجلس النواب مسبقاً وكذلك العكس لا يجوز ان يفصل رأينا حتى يعارض رأي مجلس النواب مسبقاً ودون تبرير هذه واحدة.

اما العملية الديمقراطية فتقتضي هذه عملية دينمية مستمرة المعارضة والمخالفة فيها يجب ان تستمر، ان تستند وان تستمر دائماً الى قناعات والى شروط موضوعية الملاحظة الثانية انطلقت في اقتراحي، باقتصار المادة (٣) على الاشخاص المذكورين بالتعديل البلدي وافقت عليه اللجنة القانونية من قناعة. هذه القناعة

المبدأ. ومن الناحية النظرية ولذلك اجتهدت بالابقاء عليهم دون غيرهم.

السبب الثاني وهو يتصل بهذا الموضوع ايضاً في ذهني وفي قناعاتي ان الانطباع ينصرف الى السلطة التنفيذية في مثل هذه القضايا قبل ان ينصرف الى السلطة التشريعية او الى السلطة القضائية. ولذلك ايضاً اجتهدت بأن اخرجت من الاشخاص الذين يخضعون او تسري عليهم احكام هذا القانون ايضاً القضاء مثل ما اخرجت السلطة التشريعية وغيرهم من الاشخاص.

اذن الموضوع موجه الى السلطة التنفيذية وليس لكل السلطة التنفيذية الى اشخاص يحكم مواقعهم في السلطة التنفيذية وبحكم ما يمكن ان يتعرضوا اليه اكثر من غيرهم لكسب غير مشروع.

وهذا يفسر حذف بعض المسؤولين في الدوائر والمؤسسات الخاضعة الموجودة في السلطة التنفيذية التي تعتبر تابعة للسلطة التنفيذية من احكام هذا القانون لانهم ما لهم اولوية في الموضوع هذا.

ما يترتب على ذلك لسببي كل الاشخاص الخاضعين لاحكام هذا القانون كما ورد مشروع القانون اليانا من الحكومة ومجلس النواب انا باعتقادي نصبح امام حالة من ناحية عملية لا ارى من الحكمة حتى نثبت مبدأ معين ونساوي الجميع باحكام محتملة ان نحشر كل هذه الفئات لنقول ما في احد يختلف عن احد. هذا كلام غير واقعي من وجهة نظري. الناحية العملية هي التي املت على هذا الاقتراح حتى يمكن تطبيق القانون، حتى يصبح ممكن

مبنية على اجتهاد هذا هو اجتهادي، اجتهادي مبني على ان هذا الرأي او هذا الاستنتاج ينسجم مع قناعاتي التي عبرت عنها في المذكرة بأن المناخ الذي ولد فيه مشروع هذا القانون. لم يكن المناخ الصحي الذي كنا نتمناه للعلاقة المثل بين مجلس النواب والحكومة.

واذا عدنا الى الحلف بذاكرتنا قليلاً فاعتقد ان كل واحد من اخواني يستطيع ان يستذكر المناخ بكل معطياته الايجابية والسلبية وما انتجه من جو نفسي ومن اداء ومن اضطراب في اداء المجلسين مجلس النواب اتجاه الحكومة ورد فعل الحكومة اتجاه مجلس النواب ولو من باب الدفاع عن النفس او غيره.

اذن هذه هي النقطة التي احب ان اثبتها في الاذهان انه لم يكن ذلك المناخ والمناخ الصحي الكامل الذي تولد فيه مشاريع قوانين متوازنة وبالتالي منصفة للجميع.

هذه النقطة هي التي كانت وراء اقتراحي بأن تحذف الفئات التي حذفت بالتعديل المطروح عليكم اليوم. السبب الجوهرى والموضوعي في ذلك من وجهة نظري وجهة نظري الشخصية ان الاشخاص الذين بقوا بموجب التعديل خاضعين للقانون وتسري عليهم احكامه هم اكثر من غيرهم احتمال تعرض للكسب غير المشروع بسبب مواقعهم وسبب مسؤولياتهم.

هذا لا ينفي ان الآخرين لا يمكن ان يكونوا معرضين في يوم من الايام لكسب غير مشروع، هم او غيرهم، لكن انا اجتهدت بأن هؤلاء هم اكثر احتمالاً من غيرهم للتعرض الى موضوع الكسب غير المشروع سواء بالفعل كسبوا كسباً غير مشروع ام لم يكسبوا. من حيث

التطبيق.

هذا القانون اذا ترك كما جاءنا من مجلس النواب والحكومة من وجهة نظري سيكون هناك اعداد كبيرة جداً ومتزايدة لا ادري قد تبلغ بضعة الالاف من الناس يجب ان يخصصوا لاحكام هذا القانون.

وبالتالي لا اعتقد دائرة مثل دائرة الكسب غير المشروع المقترحة بالقانون تكون قادرة هي واللجان التابعة لها على التعامل مع ما تقتضيه هذه المواد من التزامات وبالتالي من اجراءات وبالتالي ان تخرج بنتائج ممكن التعامل معها بسهولة.

من الناحية العملية هي التي املت على هذا الاقتراح اما النقطة الاخيرة المتعلقة بالاشخاص بصلاحيات الحكومة بأن تشمل اي اشخاص تراهم كذا بموجب الفقرة (ط) فهي انا مع اللجنة القانونية التي رأت بالاجماع حذفها على اعتبار رد الامور الى القاعدة العامة كيف تأتي التعديلات على القوانين لاهمية هذا النمط من القوانين بالذات والاشخاص وشمولهم فيها وهذا أيضاً ينسجم مع ما ذهبت اليه في البداية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ ابوظاهر، دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، في الواقع لا يختلف مع دولة الاستاذ احمد عبيدات في اتساع الشريحة بحيث كان يحس من هذا الاتساع ان يفقد المضمون المطلوب. لانه في التفكير الهادئ والمنطقي عندما يطلب من آلاف من الاشخاص في دائرة

تقديم البيانات واشهار الذمة تحتاج الى اوقات طويلة ولكن ارتوي ايضاً في نفس الوقت بأن الموضوع يتعلق بالمال العام ويتعلق باستثمار وظيفة فكان مقدم المشروع مختار بين امرين، الامر الاداري في التنظيم والامر التشريعي بالشمولية.

ووجد ان تبقى كما هي المادة (٣) اضافة عليها السلطة القضائية باضافة مجلس النواب. في الواقع ارجو من المجلس الكريم ان يوازن بين الحالتين ليقرر ما يريده وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس اؤيد اقتراح معالي عاكف الفايز، فيما يتعلق بشمول الاعيان والنواب بهذا القانون. واقتراح ايضاً بأن تكون الفقرات (هـ) و(ز) اي القضاة ورؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ان يكونوا مشمولين ايضاً بهذا القانون.

لا اتفق مع الذين اقترحوا الموافقة على المشروع كما ورد من مجلس النواب لان اللجنة القانونية اضافت فئات غير مدنية الى هذا القانون وجعلتها خاضعة له اسوة في المدنيين على اساس انهم من المؤسسات العامة ومسؤولين مثل المدنيين ايضاً.

ولذلك اقترحي يشمل اخضاع الاعيان والنواب والقضاة والاتحادات والنقابات ايضاً كما وردت في الفقرة (ز) وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس، لا اذيع سراً اذا قلت ان ما دار في الجلسة السابقة حول طلب الاسباب الموجبة يدور الحديث فيه في المجتمع. وان المجلس بهذا الطلب يقصد اعاقبة مناقشة القانون. اصف الى ذلك بأن حذف الفقرة (ب) ايضاً هنالك من هو على اصطلاح به من اخواننا المواطنين. وهذا يعني ان هناك تبصر من مجلس الاعيان لاعفاء نفسه من المسؤولية في كل الظروف. ارجو ان اؤكد الموافقة على اقتراح معالي الاستاذ عاكف الفايز الذي نفي وثلت وربع عليه وان يوافق على القانون مع الأخذ بالتعديلات التي اقترحتها اللجنة القانونية وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي ابولفضل مرة ثانية.

السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس الواقع انا لا ارى فرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، السلطة التشريعية هي مسؤولة كما هي السلطة التنفيذية مسؤولة يجوز ان يأتي لمجلس الامة اناس فتكرين يسيئوا استعمال السلطة. فانا اصبر على اقتراحي.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: في الواقع ما تفضل به الزميل العين دولة ابوظاهر يمثل كل ما افكر فيه وما انا مقتنع به. ولكنني اريد ان ابحث مسألتين بأقصر وقت ممكن.

القضية الاولى: ان مجلس الاعيان هو جزء هام من السلطة التشريعية في هذا الوطن. وهو ليس مؤسسة هامشية تتلقى الطلبات وتتلقى الآراء وتجد نفسها محرجة في ابداء الرأي الضحيح مما يرد اليها.

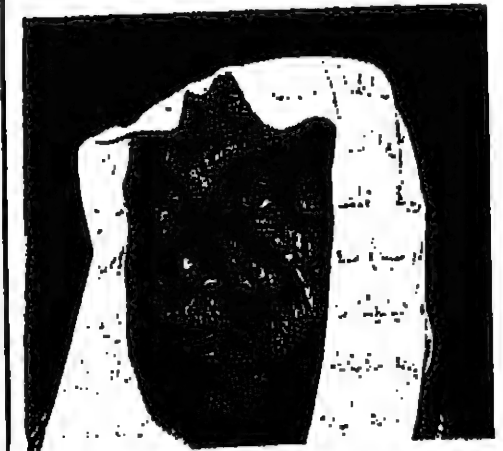
المجلس ما يزال حراً وسيظل حراً وقيمته الاصلية والاصيلة في انه حر يصل الى المواقف الايجابية من خلال قناعات يستند اليها. ان الفرق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فرق شاسع وان جمعت بينهما الكثير من الروابط. ولكن المهمتين مختلفتين بطبيعة الحال. ولذلك انا اضع جانباً ما يرضي النواب او يفضيهم واضع ما يرضي الضمير والمنطق فيما يتعلق بالتعديلات التي استوجبت حذف (ب) و(هـ) وموضوع رؤساء مجالس النقابات المهنية واقتراح تعديل الفقرة الاخيرة استند بالحقيقة على نقاش ولد قناعات لا يجوز ان نتجاهلها على الاطلاق ان المال العام هو بيد السلطة التنفيذية في غالبية الاحيان ومعظمها والمال العام الذي تعرض لتصرفات غير مشروعة بالماضي لم يأتي من هذه القطاعات التي اقترحت او اقترحت اللجنة القانونية حذفها وانما جاءت من الجهات التي كان لها دور وظلت مسؤولة بموجب الاقتراح المعدل.

تكملة المحضر

ولذلك انا بالفعل وبصرف النظر عن اشخاصنا نحن كأعضاء في مجلس الاعيان وانا اكاد اجزم بأن أحداً منا لن يواجه حالة سيئة انما . . انما التوسع في الاطارات التي تتعرض لمثل هذا الموضوع هو توسيع ضار لأنه يؤكد حالة من عدم الكفاية في الدراسة لاسباب الفساد التي يمكن ان تقع استناداً الى الحقائق التي مرت بنا في الماضي.

لذلك انا مع قرار اللجنة القانونية وكنت اتقن على السيد المقرر ان يبين الاسس التي استندت اليها اللجنة القانونية بأكثريتها في الموافقة على القرار الذي اتخذته ولا يواجهنا فقط بوجهة نظره في هذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الشيخ نواف القاضي.



السيد نواف القاضي: سيدي الرئيس، انني لست قانوني ولكي اري من واجبي المحدث عن العدالة والديمقراطية الذي ننادي فيها، ان المادة (٣) لا تشمل اسد الغاية. لا تريد ان يكون هناك اسد غاية بل تريد مجتمعنا سواسية كاستنات المشط امام القانون وامام النظام حتى

نحقق عدالة. وان الاستثناءات التي شملت بعض المسؤولين في هذه المادة برأيي يجب ان لا تكون واما ان يكون قانون يطبق على الجميع واما ان لا يكون قانون وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي دولة الرئيس، القانون يجب ان يكون متمشياً مع احكام الدستور، الدستور منح حصانة للنواب. عندما منح هذه الحصانة للنواب ولمجلس الامة، منحها لغاية، كي لا يقع النائب تحت تأثير السلطة التنفيذية بطريق او باخر عندما منح الدستور الحصانة لمجلس الوزراء. منحها حتى يتمكنوا من حسن القيام بواجباتهم باطمئنان بدون تهديد من موظف او شخص تضرت مصالحه. فنحن لا نناقش شمولية القانون لأن شمولية العقوبة يجب ان تشمل، الاساس بالعقوبة. كل مواطن خرج عن احكامه.

لكن هذا القانون فصل على خلاف القوانين العادية لم يفصل على تحديد الجرم، فصل على مستوى المسؤول ثم من المسؤول ينتقل الى الجرم. يعني خالف القواعد العامة للقوانين. انا سافترض فرض بسيط جداً، وهو ان احد النواب قبل جلسة الثقة حسب نصوص القانون ككل استدعي، وما دام القضية بحكم هذا القانون مشمولين وما دام الاعيان والنواب مشمولين وما دام كل انسان يمثل مركز عالي مشمول باحكام هذا القانون، فالقانون عادة هو يعكس ضرورة المجتمع وضرورة المسؤولين نعوذ

بالله منها.

فاذا طلب احد النواب، الدستور عندما فصل السلطات واعطى الحصانات لم يعطها لمجلس الامة محابة كما لم يعطها لمجلس الوزراء محابة، كما عندما اعطى للقضاة استقلال لم يعطها من المواد المتعلقة بالاستقلال محابة، اعطاها لغاية.

فاذن وضعنا النواب والاعيان ووضعنا القضاة تحت تقدير رؤيا قاضي منفرد يشوبه - مع اني انزه عن ذلك لكن هو من قبيل الاحتمال فقط - ثم طلب زوجة النائب في ذلك اليوم لتبين ايضاح، ثم طلب النائب لبيان الايضاح هذا انسان يخضع لنقاط ضعف ونقاط قوة.

هذه المادة نفسها تحمل اخلال كامل مبدأ الحصانة، نحن لا ننظر من باب المساواة، فنحن ننظر من باب حسن اداء الدولة للقيام بواجباتها ويمتثل مسؤولياتها. لذلك شمل النواب، انا ممكن ان اشمل الاعيان لكن لا اشمل النواب لاني اضع سيف مسلط فوق عنق كل نائب، ليسير كما تريد السلطة التنفيذية واضع سيف مسلط فوق عنق كل وزير ليسير كما يراه ماذا؟. لأنه لم يحدد معنى المال بالقانون.

المال يبدأ من اي شيء مقوى وبالتالي عندما رأت اللجنة اخراج اعضاء السلطة التشريعية او مجلس الامة من القانون اخراج القضاة واخراج النقابات كانت عن قناعة تامة لصالح الدولة. لأن لمجلس النواب حق اتهام الوزراء، لمجلس النواب حق منح الثقة او عدمها فعندما منح الدستور هذه الحصانات لا يجوز ان يمنحها من جانب ويجرفها من جانب آخر بالقانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: دولة الرئيس، الحقيقة ما تقديري الكامل لما تفضل به دولة العين احمد عبيدات، واعتقادي ان هذه وجهة نظر يعي جدية بالاعتبار وطبعاً ابوناصر يملك الحرية بالكلام في الموضوع باعتباره فعلاً من رموز النزاهة والاستقامة.

لكن اعتقد ان هناك عناصر لا بد من اخذها بعين الاعتبار.

أولاً ما تفضل به بعض الاخوان من الحديث عن الشمولية او المساواة امام القانون، هذا امر لا بد ان نعطي اهمية قصوى، الامر الاخر ان الاعيان والنواب يمكن ان يقعوا امام مغريات الفساد واستغلال السلطة واستغلال الصفة كغيرهم وهذا وارد ونحن نعرف وقع في بلاد اخرى الحمد لله مؤسستنا نحن لا تزال سليمة وتوضع القوانين بتوقي ما قد يحدث وليس للأمور قائمة. الامر الثاني والمهم ايضاً يعني اشير الى موضوع الحصانة اعتقد الحصانة لا تمنع من الملاحقة للجريمة.

لأنه اذا وقع خطأ من نائب او من عين فهناك اجراءات قانونية لرفع الحصانة ومحاكمته، فالحصانة لا تتعارض مع الملاحقة القانونية اذا وقع جرم.

وكما قلت فان الاعيان والنواب كما ذكروا وذكر الزميل الاستاذ الفرحان ان النائب او العين ممكن ان يفتر من خانة الوزير الى خانة النائب والعكس واجباتاً وهي قد يقع لقرار من الملاحقة.

مكثاً من العمل

هذا القانون. شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس انا اتوجه الى الاخوان الذين يميلون الى تخصيص الاعيان والنواب من الشبهات انهم على حق النواب مفروض انهم ابعد ما يكونوا عن الشبهات لتمثيلهم مصلحة الامة ومحاسبتهم من قبل ناخبهم. وكذلك الاعيان انتقاء متميز من مصدر حكمه في هذا البلد هو جلالة الملك. من يعطي ثقة، لا يعطي ثقة لعين الا اذا شعر بأنه اهل للشغال.

ليس هناك في اقتراحي شمول الاعيان والنواب اخلال بهذا المبدأ. انا ذكرت نقطتين انا اشارك دولة الاخ احمد عبيدات بأن اقتراحه ناتج عن قناعة وليس تأثراً لا لحماية النواب والاعيان ولا لتجاوب او مناقضة مع النواب وانا وافقه بأن قناعته هي التي فرضت رأيه.

اجتهادي ما يلي دولة الرئيس، انا حضرت المناقشة الخاصة بالنواب حول النواب ولم يكونوا فقط مبادئ، ذكروا بالنقاش بصراحة نواب لهم سوابق اساءة لاستعمال الموقع، بعضهم بتسمية حتى وبعضهم بلا تسمية.

ذكروا نواب استفادوا من عمليات تجارية وذكروا نواب استفادوا من استيراد مواد معينة، ونواب اخذوا رخص بينا كانت الرخص ممنوعة فلم يكونوا هوائيين او نظريين واعتقد لن يستطيعوا التزجرع عن هذه الامثلة واقنعهم وجوب شمول نواب ولا نستطيع ان نكمل النواب ونستثني الاعيان ثم هناك النقطة

بيننا القانون بهذا الشكل يضمن حد من الملاحقة اذا وقعت الجريمة ولذلك اعتقد، ثم يجب ان لا ننسى ايضاً اننا نمثل نبض شعبي لا يجب ان نمزله حقيقة عن النبض الشعبي الذي يراد ان يكون مقتنعاً بالمسيرة البرلمانية الديموقراطية وان يكون مؤيداً لها وهذا نبض موجود والنفذ للفساد ايضاً موجود طبعاً فيه مبالغ لا شك في ذلك وفيه اشاعات لكن مجرد نحن كمجلس الملك مجلس الاعيان نقوم نحن بترع هذه الفقرة اعتقد ليس من قبيل التصنع يعني اننا نروق بعناية للنبض الشعبي ونسجل على انفسنا اننا نحن فعلاً وقفنا حجر عثرة امام ملاحقة الفساد وماء الفساد.

انا اعتقد اننا يجب ان نتخذ موقف سليم يراعي كل هذه الاعتبارات وهذا الموقف هو تأييد القرار الذي صدر من مجلس النواب. هذا هو الاقتراح المحدد. وانا اؤيد الاخوان الذين ذهبوا اليه وارجو ان يكون هذا هو القرار وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نسلير رشيد.

السيد ندير رشيد: شكراً دولة الرئيس المادة (٤٨) من النظام الداخلي تقول وبمثل مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة ما ذكر مكتفياً بسبق توزيعه على الاعضاء.

ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجمالاً، فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة مواد مادة بعد تلاوة كل منها. . . ولا اذكر ان المجلس اقر من حيث المبدأ مناقشة

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة الموضوع في رأيي مرة اخرى ليس موضوع تخصيص للنواب او للاعيان لانهم فوق الشبهات.

النواب لا يحتاجون للحصول على ثقة. الشعب الذي يمنحهم الثقة وهو الذي يقف منهم موقف العكس في مرة اخرى.

الحكومة هي التي تحتاج، السلطة التنفيذية هي التي تحتاج، هذا لا يمثل مجداً العدالة، تساوي المواطنين والمسؤولين امام القانون وارد في قوانين اخرى اكثر شمولية ومنها قانون العقوبات.

هذا القانون له صفة استثنائية، صفة استثنائية بالمعنى الواسع، هو تقريباً خروج على المألوف الذي اعتدنا عليه.

ولذلك يجري حوله ويحتم هذا النقاش، بعض الاخوة في اللجنة القانونية كانوا وما زالوا لهم الحق في ذلك ضد مبدأ ان يكون مثل هذا القانون وبعضهم طرح دستوريته وعدم دستوريته.

مجلس الاعيان يجب ان لا يكون بعيداً عن نبض الشارع صحيح، لكن الشارع له حق.

انما هنا مجلس الاعيان له دور وصاحب الدور يختلف عن صاحب الحق المطلق العام. انا اعتقد انه في مثل هذه الحالة وفي مثل هذه اللحظات تقتضي الجراءة ان نعطي الأمور ما تستحقها. دون ان نحملها مالا تحتمل او نقلل من اهميتها بحجة او باخرى انا احترم كل رأي قيل في هذه القاعة وليس لي عليه اعتراض ولا انطلق ابداً الا كما قلت من قناعة بأن الناحية

الاساسية التي ذكرتها اعتقد نعطيها بعض الوزن. اذا حصنا النواب والاعيان في احتمال ان يوجد شخص ينتقل من وزير نظيف الى نائب نظيف الى وزير نظيف وهكذا.

وهناك احتمال لشخص ليس بيننا الان، ان ينتقل من وزير غل بالقانون الى نائب فينال حصانة ثم يتكرر اختياره نائب فينال الحصانة ويصبح هذا القانون غير قادر على ان يطل شخص اساء.

هذا الامر لا نستطيع ان نجبره بنص نقول انه حمى النواب والاعيان.

النقطة التي ذكرها الاستاذ محمد رسول، جيدة وهي قوله بأنه قد يستعمل القانون سلاح مُسلط على نائب للتأثير عليه او سلاح مسلط على عين او وزير.

لا يوجد سلاح يسلط يمكن تسليطه على نائب نظيف اذا وراءه ما يخفيه لا يمكن التسلط عليه ولكن يفترض ان ذلك النائب لم يخل بالقانون ولذلك لا سيف يسلط على عنقه وكذلك العين وكذلك الوزير.

انا اثني على الرأي القائل بأن الشمولية والتوسع خطأ، بس لا تضيقوا التوسع بس باستثناء (١٢٠) نائب وعين هذا سيشمل مئات، اذا بدكم تضيقوا، ضيقوا في الفئات الصغيرة مبدأ عدم الاتساع صح، بس مش عدم الاتساع يبدأ بالرقبة، يبدأ بالاكتشاف بالأرجل بالأقدام. لذلك اقترح واثني على ما طرح بقبول المادة (٣) كما جاءت من مجلس النواب وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

تكملة من المحضر

العملية تنقضي أن تخضع ثقات معينة دون غيرها لأحكام هذا القانون. والا سنواجه مشكلة نغطيها بأنه الجميع متساوي امام القانون !

انتم احرار.

بعض الاشخاص من ذوي المواقف العسكرية في المؤسسات العسكرية التي شملها اقتراحي رؤساء المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية وكذلك لجان العطاءات، ايضاً لم يكن عيشاً اضافتهم، هؤلاء من السلطة التنفيذية، وهؤلاء من الناس الذين يمكن ان يتعرضوا الى انواع كبيرة من كسب غير مشروع واهم من ذلك انه لا يجوز اخراجهم من حلقة المسؤولية هذه بحجة انهم عسكريين.

نحن لا نهم احد. ولكن لا نفكر فوق الحقائق اذا كان هناك في اساءة استعمال او استغلال او استثمار للوظيفة مدنية او عسكرية هذا حصل في بلدنا. وكثير من الناس الذين كانوا في مواقع في السلطة وفي المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية بدون استثناء كانت لهم تصرفات من يتأب اولى تخضع امثالهم مستقبلاً الى سريان هذا القانون.

الموضوع ليس موضوع رئيس اي مؤسسة عسكرية رسمية في هذا البلد. ليس اكرم من رئيس الوزراء. ولا يجوز ليس الكريم على القنا محرم.

لا يجوز استثناءه من سلسلة السلطة التنفيذية بحكم موقعه العسكري.

هذا هو المطلب وهذه هي القناعة وقبل ان يصوت المجلس الكريم على هذا القانون، وانا اعلم ان نقاش قوي سيدور بين الاعيان

والنواب حوله وهذا شيء مشروع وديمقراطي، لكن اقول اننا في هذه اللحظات يجب ان نضع من الاقتراحات في الحالات الحرجة ما يعطي مدلول يتجاوز المجاملات وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمعة حماد.



السيد جمعة حماد: شكراً دولة الرئيس، بداية دولة الرئيس انا من الذين يتقون ثقة تامة بقدرة لجنتنا القانونية على الدراسة وعلى الخروج برأي في هذا القانون وفي غيره من القوانين واعتقد انهم وصلوا الى قرارهم بعد حوارات طويلة الى هذا القرار الذي وصل اليه الان. انا في الواقع اتفق مع الزميل امين شقير في تذكير مقررنا الكريم انه لم يدافع في هذه النقطة عن وجهة نظر اللجنة القانونية والقول بالشمولية دولة الرئيس والزملاء الكرام اخشى ان يتقلب في النهاية الى التمييز ان الجرائم كما قال معظم الاخوان التي يمكن ان تخلق من هذا القانون الاستثنائي تغطي بقانون العقوبات مثلاً كما تفضل دولة الاستاذ احمد عبيدات ولذلك انا مع اقتراح دولة الاستاذ احمد عبيدات ومع قرار اللجنة القانونية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذنا

المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس سمعت ملاحظتين من زميلين كريمين بأنني لم ادافع عن قرار اللجنة واني دافعت عن رأيي مع انه في الواقع لم ادافع عن رأيي ولا عن رأي اللجنة لأنه لم تتح لي الفرصة لادافع عن قرار اللجنة.

ويأتي دوري بعد المناقشة التي تتم من السادة الاعضاء الا اذا كنت سادافع قبل ان يناقشوه وهذا غير مقبول. الذي قلته اقتراح والاقتراح يجوز لكل عضو وانا عضو في هذا المجلس ويحق لي ان اقترح. ولم اقل شيئاً آخر اما الدفاع عن قرار اللجنة ما في شك ان الزملاء الكرام ذكروا كل، مش كل، اكثر ما قيل في اللجنة القانونية من ان الاتساع يمكن ان يكون على حساب تجويد الحقائق لأنه اذا كثرت الدعاوى يمكن انه ما يكون الفصل فيها سليم. ثانياً نجنب السلطة التشريعية مسألة التدخل مثل ما قال معالي الزميل الفاضل محمد رسول او التدخل في رأي القضاة وهذه قد يجري. ما دام في ناس يكسبوا كسباً غير مشروع يمكن انهم يكسبوا ايضاً رأياً عن طريق التدخل في الرأي الآخر.

هذا من ناحية، القضاة ايضاً لهم احترام عند الجميع وانهم مستقلين وبنص الدستور ان استقلالهم ينبغي ان يصاد. هذه الحجج التي قبلت سواء في اللجنة القانونية او في المجلس الكريم وكرر الزملاء.

لكن اعود وكرر ايضاً كعضو في المجلس اكرر اقتراحي اولاً بتأييد اقتراح معالي عاكف الفايز ثانياً ان يخضع القضاة والنيابات

والجمعية ايضاً لأحكام هذا القانون.

لان العلة في مسؤولية الآخرين الخاضعين متوفرة فيهم وهم متساوين ويتدخلوا ويكسبوا مالاً غير مشروع مثلهم مثل الآخرين وليدخلوا ايضاً في المسؤولية وهذا الذي اقترحت، والان تعرض الاقتراحات على المجلس الكريم ليقرر بشأنها.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي عامر باشا.



السيد عامر لحاش: يا سيدي العزيز مع اقراي التام لقرار اللجنة القانونية واقراي لما تفضل به الاخ دولة احمد عبيدات ودولة مضر باشا بالنسبة الى المناخ الذي كان سائداً وقت طرح هذا المشروع. وكذلك اقراي للاخ امين شقير اقول ما يلي: جلب انتباهي ناحية لم تفت انا متأكد على جميع اخواني الكرام في هذا المجلس الكريم، وانه مع ان مجلس النواب قد اقر هذا القانون بالأغلبية الا ان المعارضين كانوا عدد كبير جداً والفارق بين المؤيدين والمعارضين كان قليل.

الناحية الثانية بان اللجنة القانونية التي اجتمعت (١٥) مرة واعضائها معروفين

تكملة المحضر

بكفاءتهم ونزاهتهم لم تعارض هذا القرار او لم يعارض هذا القرار اللجنة القانونية الا عضو واحد وهو المقرر. استنتج من ذلك كما سمعت من قسم من الاخوان في المجلس انهم عندما ترشحوا للانتخابات لم يكونوا يعوا بأن هنالك قانون سيقدم بهذا المعنى. وكذلك الاخوان الذين اصبح عليهم جلالة الملك الشرف بأن يكونوا اعضاء في هذا المجلس الكريم.

لذلك اود ان اقترح مع انني ابدت بأنني أؤيد كل التأييد قرار اللجنة القانونية انما اذا اوتى المجلس عكس ذلك. اقترح بأن يطبق هذا القانون اعتباراً من مجلس الأمة القادم وليس من هذا المجلس حتى يكون هنالك الخيار للذين يودون الترشح من ترشيح انفسهم من المجلس، مجلس النواب او للاعيان ان يكون لهم حرية القرار بأن يقبلوا او لا يقبلوا بهذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً باشاء، الاستاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس أرجو من دولة الاستاذ احمد عبيدات او من مقرر اللجنة القانونية بيان الاسباب المرجحة لاستثناء مجلس الاعيان لأن مجلس النواب اقر شمول مجلس النواب والاعيان بالقانون لماذا نريد ان نستثني جزء من السلطة التشريعية من هذا القانون؟ الاسباب المرجحة يعني باقتراح.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: الحقيقة كنت قد ابدت في بداية كلامي الاسباب بمنتهى

الوضوح، وقد استمع اليها الاخوان وليس لدي اسباب اخرى، قلت هذا اجتهدا وقلت ان اقتراحي باعتقد انه عملي اكثر وقلت انه سيؤدي الى ان يكون القانون عملياً للتطبيق اكثر من الحال العكس وقلت قبل ذلك ان المقصود حسب قناعاتي وفي رأيي ومن خلفيات كثيرة هم السلطة التنفيذية ومن في مثل مواقعهم في المسؤولية فيها يتعلق بإمكانية التعرض الى كسب غير مشروع.

وقلت وزدت على ذلك بأنني أيضاً مع احترامي لرأي مجلس النواب او للأكثرية او للأغلبية قلت ان الموضوع لا يحل بمبدأ العدالة واذا كان المقصود شمول القوانين للتطبيق في مثل هذه الحالات فهناك قوانين اخرى، هذا القانون قلت ان ظروف ولادته تنبأ بأن له وضع خاص قد يكون بمعنى او بأخر بالفعل حالة استثنائية غير مألوفة.

وقلت كثيراً هذه هي الاسباب المرجحة، ترك الشرائح التي وردت في مشروع القانون المجلد من الحكومة ومجلس النواب كما هي لتسري عليها احكام هذا القانون كما وردت فيه توسيع للدائرة اكثر مما يحتمله هذا القانون وليس من الحكمة في رأيي ان ننصاع الى مثل هذا الاقتراح بصرف النظر عن الظروف التي كانت سبباً وراء نشوء هذا القانون لابد من اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار. هذه هي جوهر تقريرا الاسباب التي استندت اليها وبالتالي هناك تفصيلات تتعلق ببعض الاشخاص الذين لم تشملهم هم اقل شأن من ان تشملهم من بعض مديري مديريات داخل دوائر رسمية المقصودين الذين هم اكثر تعرض لكسب غير مشروع اكثر

المجلس الكريم؟

رجاء رفع الايدي بدقة وحصافة.

السيد الامين العام بالوكالة: ٢١ من ٣٢.

دولة رئيس المجلس: (٢١ من ٣٢) أي كما اوصت اللجنة وشكراً.

الفقرة (د) بالله السيد المقرر كما اوصت اللجنة.

السيد المقرر: الفقرة (د) كما قررت اللجنة (موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء).

دولة رئيس المجلس: يعني حذفت اللجنة القانونية كلمة (مدير ادارة او مديرية لانهم موضوع صعب التحديد وليس فيه جدوى كبيرة) من يوافق على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد المقرر: الفقرة (هـ) حذف الفقرة (هـ) المقدمة من مجلس النواب وهي التي تتعلق بالقضاة.

دولة رئيس المجلس: أي (القضاة) اللجنة ترى عدم تشميل (القضاة) في هذا القانون. أي حذف هذا البند.

السيد المقرر: اذا سمحت دولة الرئيس اقتراح مني بأن يشملهم القانون وهو خلاف رأي اللجنة.

دولة رئيس المجلس: من يثني على

من غيرهم.

ومع عدم الاخلال من وجهة نظري بأي مبدأ دستوري او قانوني هذا هو اجتهادي وهو مطروح عليكم بالاضافة الى ما ذكره الاخ العين ابومازن عامر خماش. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: لان النقاش اصبح واضح وهذه المادة (٣) التي فيها الفئات التي يسري عليها هذا القانون. فنأتي الى هذه المادة بنبدأ بنبدأ، نرى الاقتراح واذا ما فاز الاقتراح يكون الشيء الذي هو في المادة.

رئيس الوزراء والوزراء لم يعترض احد على تشميلهم في هذا القانون فالكمل موافق على ذلك كما جاء في مشروع القانون وكما ورد من النواب.

الفقرة (ب) الشاملة للاعيان والنواب رئيساً واعضاء لكل مجلس الأمة. اللجنة اقترحت ان لا يشمل لا تشمل هذه الفئة ضمن هذا القانون. في اقتراح بأن يكونوا مشمولين.

من يؤيد اقتراح شمول الاعيان والنواب ويسري عليهم هذا القانون؟

رجاء رفع الايدي والاحصاء بدقة.

السيد الامين العام بالوكالة: (١٢ من ٣٢).

دولة رئيس المجلس: (١٢ من ٣٢) اذن لم يفرز الاقتراح، اذن تسري توصية اللجنة بعدم تشميل الاعيان والنواب.

الفقرة (جـ) كما جاءت في المشروع رؤساء المؤسسات الرسمية العامة.

اللجنة القانونية اجتهدت ان تشمل المدنية والعسكرية من يؤيد هذه التوصية من

هكذا من العمل

اقتراحك؟ طيب اذن هناك اقتراح بأن يكون
القضاة مشمولين بهذا القانون.

هل توافقون على شمول القضاة بهذا
القانون؟

من يوافق على شمول القضاة بهذا
القانون؟

ان يكون القانون ساري عليهم، رجاء
رفع الايدي حتى تتمكن من العد والاحصاء.

السيد الامين العام بالوكالة: (١١ من
٣٢).

دولة رئيس المجلس: (١١ من ٣٢) اي
ان اللجنة اوصت بشطب القضاة وحذفهم
وعدم تشميلهم بهذا القانون وهذا كما اوصت
اللجنة وشكراً.

السيد المقرر: سادساً: الموافقة على
الفقرة (هـ) الواردة في المشروع مع اضافة العبارة
التالية الى اخرها (ومدير عام المنظمة التعاونية).

دولة رئيس المجلس: يعني امين عمان
ورؤساء البلديات من الفئة الاولى ومدير عام
المنظمة التعاونية.

هل توافقون على هذه الفقرة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد المقرر: الموافقة على الفقرة (و) كما
وردت من مجلس النواب وفي مشروع الحكومة.

دولة رئيس المجلس: الفقرة (و) كما
جاءت من النواب وفي مشروع الحكومة هل
توافقون عليها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد المقرر: ثامناً: شطب الفقرة (ز)
اي رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات
العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية هذا
هناك اقترحت ايضاً ان تكون هذه الفئات
مشمولة في القانون وثني على اقتراحي.

دولة رئيس المجلس: اللجنة القانونية
اوصت بشطب الفقرة (ز) من المادة (٣) وهناك
اقتراح ببقائها كما وردت من النواب ومشروع
الحكومة من يوافق على بقائها كما وردت في
مشروع النواب والحكومة؟ رجاء رفع الايدي؟
السيد الامين العام بالوكالة: (١٠ من
٣٢).

دولة رئيس المجلس: (١٠ من ٣٢) لم
يغز الاقتراح.

السيد المقرر: تاسعاً: اعادة صياغة
الفقرة (ح) على النحو التالي: (رؤساء واعضاء
لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة
المدنية والعسكرية وعطاءات الدوائر الحكومية
والمؤسسات الرسمية العامة).

دولة رئيس المجلس: كما ترون الفقرة
(ح) فيها رؤساء اللجان العطاءات المركزية،
يعني اللجنة ضمنت الاعضاء ايضاً، اعضاء
اللجان ووسعت في مفهومها وتوضيحها من
يوافق على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: عاشراً: حذف الفقرة (ط)

وذكرت في اول الجلسة ان هذا تفويض للسلطة
التنفيذية والاحسن ان تتقدم الحكومة بتعديل اذا
شاءت ان تطبق القانون على فئات اخرى.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة الفقرة (ط)
كما شرح الاستاذ المقرر، كما وردت من الحكومة
اي تفويض السلطة التنفيذية باضافة اي اسم او
اي وظيفة ليكون مشمولاً بهذا القانون.
هل يوافق المجلس الكريم، طبعاً اللجنة
اوصت بشطبها، هل يوافق المجلس الكريم على
شطبها؟

الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص المادة (٣) كما وافق عليها
المجلس».

المادة (٣) تسري احكام هذا القانون على
الفئات التالية:

أ - رئيس الوزراء والوزراء.

ب - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية
والعسكرية.

ج - موظفي الفئة العليا ومن يماثلهم في الرتبة
والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية
العامة والسفراء.

د - أمين عمان ورؤساء البلديات من الفئة
الاولى ومدير عام المنظمة التعاونية.

هـ - رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم
الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة بما
لا يقل عن (٤٠٪) من رأس مالها

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الأمة بالوكالة
الدكتور حسين ابو عرابي

والمديرين العامين لها.
و - رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية
والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية
وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات
العامة.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، المادة
(٤) لحظة يا سيدي، ابوفصل هذا موضوع
مهم وجائنا قانون الاحزاب يوم الخميس جلسة
للمجلس وعندنا غداً زيارة الى ضريح الملك
طلال الساعة التاسعة تكونوا في المجلس،
ونصعد الى المقر لنقرأ الفاتحة الساعة التاسعة في
المجلس و٩،٢٠ تكون على الضريح وارجو
البقاء لانه نحن في اول النهار يعني للساعة
١،٤٥ على الاقل حتى نمشي مادة او مادتين،
تفضل السيد المقرر، رجاء السيد المقرر لحظة
ابوعمد بس نشوف مطلع هذه المادة، لحظة بالله
دولة ابوعمد، استاذ ابوعمد.

«علق دولة السيد مضر بدران على شدة
الحر في قاعة المجلس وطلب رفع الجلسة».

السيد الامين العام بالوكالة:

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: طيب في ضوء
الرغبة العامة ترفع الجلسة الى يوم الخميس في
الساعة العاشرة والنصف. وسيحال عليكم
قانون الاحزاب ويحتاج الى المهم وغداً الساعة
التاسعة في المجلس.

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

مكتبة المجلس